المرصد الاقتصادي بُقش
Boqash Economic Observer

ملخص أبرز الأحداث الاقتصادية على المستوى اليمني والعربي والدولي

أغسطس 2025

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

كشوفـــــات «الإعاشـــــة» الدولاريـــــة تفضح مسؤولي «حكومة عدن» في الخارج.. والأسعار المحلية «محلك سر»

مع مطلع شهر أغسطس الماضي انخفضت أسعار الصـرف بنحو 43% إثر سلسـلة مـن التدخلات المتأخرة من قبل «بنك عدن المركزي»، وتبعت هذا الانخفاض أحداث عدة جعلت الأسـواق في مناطق «حكومة عدن» في حالة ارتباك مستمر، في الوقت الـذي صدَّرت فيـه الحكومة عنـوان الإصلاحات المالية والنقديـة في اليمن. وفي جانب آخر تفجرت قضية كشـوفات صرف «الإعاشـة الشـهرية» بمبالـغ ضخمـة بالـدولار لمسـؤولي الحكومة في الخـارج، ممـا هـز مصداقيـة الحكومـة بشـأن الإصلاحات النقدية الجارية.

ففي الوقت الذي ترقب فيه اليمنيون أي بادرة أمل للخـروج من نفـق الأزمـة الاقتصاديـة الخانقة، تفجرت ما وُصفت بـ«الفضيحة» عقب تسـريب كشـوفات الإعاشـة للمسـؤولين والإعلاميـين والنشـطاء المحسـوبين على الحكومة في الخارج، وحديث الصحفـي «فتحي بن لـزرق» عن صرف مبلغ قدره «11 مليـون دولار» وتحويله عبر البنوك إلى حسـابات مسـؤولي الخـارج، تحـت مسـمى «الإعاشـة الشـهرية»، وهذا المبلغ الضخم حوّل النقاش العام في البلاد إلى عاصفة من التساؤلات: بأي وجه حق تُصرف هذه الأموال لمسؤولين غائبين عـن الداخـل، فيمـا يـئن الموظفـون والمعلمـون والعسـكريون بسـبب انقطـاع رواتبهم لأشـهر طويلة؟ إذ لم يتسـلم العسـكريون -على سـبيل المثال- رواتبهم منذ أربعة أشهر وفق متابعة مرصد «بقش».

«فضيحة» ليست جديدة.. وضربة للجهود الحكومية

ردود الفعـل الغاضبـة لـم تتوقـف، وتكـررت المطالبـات بوقف هـذه الإعانة فـوراً، في حين أيد آخـرون -مثل الصحفي بـن لزرق- ربطهـا بعودة المسـؤولين إلى الداخـل لاسـتلام المبالغ نفسـها بالريال اليمني. ويوزَّع هـذا المبلغ على بضع مئات من المسـؤولين في الخـارج تحت بند الإعاشـة، بما يتراوح بين 2,500 و7,000 دولار شهرياً، وهناك من يحصل على أكثر من ذلك.

لكن القيـادي في المجلس الانتقـالي الجنوبي، فادي باعوم، هاجم ما أسـماه «التلميع الإعلامي» لهذه القضيـة، مؤكداً أن هـذا الملف «ليس اكتشـاف العصر»، وأنه تحدث عنه مـراراً منذ عام كامل، بل وكتبـت عنه صحف محلية عديـدة. وقال باعوم: «اللص يبقى لصاً، وما نراه اليوم ليس سـوى رأس جبل الجليد، الإصـلاح الحقيقي لا يكـون بترقيع الأضرار، بـل بمحاسـبة كل الفاسـدين وفتح كل الملفات بلا استثناء».

الحكومة بدورها لم تتأخر في الرد، فبعد 48 ساعة مـن تصدر القضيـة لمواقع التواصـل الاجتماعي، وخروج عدد من المسـؤولين لتبرير تواجد أسمائهم في كشـوفات الإعاشـة، نفت مصادر رسـمية أن تكون هنـاك «مبالغ ضخمة» صُرفـت بالدولار، واعتبرت ما يُتـداول مجرد «شـائعات مضللة»، مؤكدة أن لجنة مراجعة قد شُـكّلت بالفعل لإعادة النظر في الكشـوفات. ورغم هـذه التصريحات، لم تُعلـن أي جهة رسـمية وقف المخصصات بشـكل كامل، وهو ما جعل الشـارع يعتبر الموقف الحكومي مراوغـة جديـدة تهدف إلى امتصـاص الغضب لا أكثر.

لم يكن جوهر القضية في السجال الإعلامي فقط، بل في انعكاساتها الاقتصادية الخطيرة، فقد اعتُـبرت «الفضيحـة» بمثابة «ضربة مباشـرة» لجهود بنك عدن المركزي الذي يحاول ضبط سـوق الصرف وإعادة بناء الثقة في النظام المالي، كما قال الخبير الاقتصادي «أحمـد الحمادي» لـ«بقش»، مضيفاً: «كيـف يمكن للبنك أن يقنـع المواطنين والمستثمرين بجدّية الإصلاح بينما تُصرف ملايين الدولارات شـهرياً لمسـؤولين لا يقومون بأي مهام فعلية داخل البلاد؟ هذا التناقض يسحب ما تبقى من رصيد الثقة في المنظومة الحكومية».

وبسعر الصرف المعتمد من قبل البنك المركزي عند قرابة 1,600 ريال للدولار (مقارنةً بـ2,900 ريال قبل شـهر)، فـإن مبلغ 11 مليـون دولار يعادل نحو 17.9 مليـار ريال، وهو رقم يكفـي لتغطية رواتب أكثر من 98 ألف معلم لمدة ثلاثة أشهر، على أساس راتب شهري يقدّر بـ60 ألف ريال. كما يكفي المبلغ ذاته لدفع رواتب عشرات الآلاف من الجنود الذين ينتظرون راتبهم اليتيم منذ أربعة أشهر.

وتعكس هـذه المقارنات الواقع المؤسـف، فالدولة تقـول إنهـا عاجـزة عـن دفـع رواتـب الموظفين الأساسيين، لكنها في الوقت نفسه قادرة على ضخ ملايين الدولارات إلى الخارج لمسـؤولين يتفرجون من بعيد على معاناة الداخل. والمفارقة تبدو قاتمة أكـثر حـين يفرض بنـك عـدن المركزي إجـراءات صارمـة على شـركات الصرافـة، ويحدد سـقوفاً للحوالات الخارجية، ويشـدد قبضته على السوق لحماية العملـة ومنع المضاربة، وهو ما يسـتدعي التسـاؤل: كيف يسـتقيم خطاب التقشـف مع سياسة الإعاشـة بالدولار؟ وكيف يثق المواطن في إصلاحـات تُمارَس بيـد، بينما اليـد الأخرى تفتح صنبور الهدر؟

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

أســـواق مرتبكة: التجار يرفضـــون تخفيض الأسعار

بعد تعافي الريال نسبياً، راوحت أسعار السلع الأساسية مكانها دون تغيير، ما أثار استياء واسعاً بين المواطنين ودفع الحكومة إلى إعلان إنزال حملات ميدانية رقابية لم تفلح هي الأخرى في الضبط الكامل لحالة الفوضى الحاصلة في السوق.

طالبت وزارة الصناعة والتجارة الشركات والتجار والمستوردين بإعادة تسعير المنتجات الاستهلاكية بما يتماشى مع انخفاض الصرف. وعمَّم بنك عدن المركزي بالتقيد بحد أعلى في عمليات البيع والشراء لعملة الريال السعودي، عند سعر شراء 425 ريالاً يمنياً كحد أعلى، وسعر بيع 428 ريالاً يمنياً كحد أعلى، وفتح المركزي مجالاً للبيع والشراء بأقل من هذا السعر المعلن.

لكنّ شركات وتجاراً أبدوا تحفظاً تجاه ذلك، لأن التسعير يستند إلى تكاليف استيراد تمت على أسعار صرف مرتفعة، ما يجعل أي خفض حاد أو لحظي في الأسعار غير عملي ويعرّضهم لخسائر مالية مع وجود مخزونات كبيرة من البضائع لديهم، وذلك جعلهم متمسكين بالأسعار السابقة، ولم تنخفض عدة سلع سريعاً، كالقمح والسكر والزيت، كما لم تنخفض سلع إطلاقاً كالبيض. وحتى رغيف الروتي لم يهبط دون مستوى 100 ريال للرغيف إلى مستواه السابق (70 ريالاً).

وتراجعت أسعار بعض السلع بما يتراوح بين 15% و35%، لكن بضائع وخدمات أخرى لم تسجل أي تراجع، ليطالب المواطنون بتخفيضات تصل إلى نحو 50% بما يتوافق مع تحسن الصرف.

وحصل مرصد «بقش» على معلومات تفيد بأن بعض سائقي النقل الداخلي بين مديريات عدن لم يستجيبوا لخفض أجرة النقل التي من المفترض أن تتراوح -بشكل رسمي- بين 200 و400 ريال، بحسب المسافة بين كل مديرية وأخرى.

وطالب المواطنون بالعدالة السوقية ووضع حد لأزمة تذبذب الأسعار عند مستوياتها العالية، لأن انخفاض الصرف بهذه الصورة ليس له أي فوائد ملموسة على الواقع. لاحقاً أعلنت شركات تجارية عن مراجعة أسعارها وأصدرت قوائم بأسعار جديدة بأكثر من تحديث. لكن مواطنين أكدوا أن التجار باعوا ولا يزالون يبيعون المواد الأساسية بالأسعار ذاتها كأن العملة لم تتغير.

وقد حذرت مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه من خطورة فرض أسعار غير واقعية دون ضمان استقرار سعر الصرف أو توفير العملة الأجنبية بالسعر المعلن، محملةً الحكومة والبنك المركزي مسؤولية تحقيق الاستقرار النقدي كشرط أساسي لأي تعديل سعري.

مع ارتباك السوق، شهدت عدن عدة احتجاجات أدت إلى إغلاق العديد من الشركات والمحلات التجارية، تنديداً باستمرار ارتفاع الأسعار. كما أُغلقت محلات صرافة لامتناعها عن بيع العملات الأجنبية، والاكتفاء بشرائها، بينما قامت شركات صرافة ببيع العملات الأجنبية بفوارق سعرية كبيرة، خلافاً للأسعار المعلنة والمحددة من قِبل البنك المركزي.

وهناك أزمات متوالية ومختلفة وسط هذا الارتباك. على سبيل المثال، مرت عدن والمحافظات المجاورة بـ«أزمة بيض»، حيث انخفض المعروض من البيض إلى حد اختفائه من الكثير من محلات البقالة والجملة، تزامناً مع النزولات الميدانية للسلطات الحكومية ووزارة الصناعة والتجارة. وقد فرضت الوزارة بيع البيضة الواحدة بـ200 ريال، بدلاً من 300 ريال قبل انخفاض سعر الصرف، وحددت سعر طبق البيض الكبير بـ5,200 ريال، والطبق المتوسط بـ 4,700 ريال، والطبق الصغير بـ4,200 ريال.

لكن التجار تمسكوا بتسعيرة تبلغ 6,000 ريال تقريباً للطبق الواحد، رافضين إجبارهم على التسعيرة الجديدة، ومنذ أوائل أغسطس بدأ البيض يختفي من محلات تجارية في مديريات مثل التواهي والمعلا، مع رفض الموردين البيع وإصرارهم على دفع قيمته بالريال السعودي، وكان ذلك عاملاً من عوامل اختفائه من الأسواق.

الأمر وصل إلى حد إغلاق عدد من المحلات على وقع أزمة البيض، واشتدت الأزمة باعتبار البيض من أساسيات الأسر اليمنية في وجبات الفطور والعشاء. وتشير بيانات رسمية صدرت قبل الحرب، طالعها «بقش»، إلى أن أكثر من مليونَي أسرة يصل إنفاقها على البيض إلى 16 مليار ريال سنوياً. وجاءت أزمة البيض لتزيد من تعقيدات الأزمة المعيشية، خصوصاً مع عدم قدرة الكثير من الأسر على شراء عدة سلع مثل اللحوم والدواجن والأسماك مرتفعة السعر، ما يدفعهم إلى الاعتماد على البيض وأنواع من البقوليات.

كما احتج أصحاب الملاحم في عدة مديريات بعدن على تسعيرة اللحوم المعدلة، قائلين إن التسعيرة لا تراعي ارتفاع التكاليف الحقيقية المرتبطة بشراء المواشي ونقلها وتكاليف التشغيل، وستؤدي إلى خسائر مباشرة لهم. وأضرب العديد من أصحاب الملاحم احتجاجاً على التسعيرة، معتبرين أنها تسمح لبعض بائعي اللحوم باستغلال الموقف وذبح أغنام كبيرة جداً غير قابلة للاستهلاك الآدمي وبيعها في المحلات، وطالبوا بإعادة النظر في الأسعار المستحدثة.

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

جدول يوضح أبرز التسعيرات الرسمية المقرّة من السلطات خلال أغسطس 2025
وفـــــق متابعـــــات مرصـــــد «بقش»

السلعة/الخدمة	الوحدة	السعر الجديد	المحافظة	جهة التعميم
البترول المستورد	20 لتراً	23,800 ر.ي	عـــــدن	شركة النفط اليمنية
البترول المحلي	20 لتراً	20,300 ر.ي	عـــــدن	شركة النفط اليمنية
الديـــــزل	20 لتراً	24,000 ر.ي	عـــــدن	شركة النفط اليمنية
الغاز المنزلـــي	20 لتراً	6,025 ر.ي من المحطـــة للوكـــلاء 6,525 ر.ي من الوكلاء للمواطـــن	عـــــدن	الشركة اليمنية للغاز
الغاز المنزلـــي	20 لتراً	7,473 ر.ي من المحطـــة للوكـــلاء 7,973 ر.ي من الوكلاء للمواطـــن	تعز (المدينة)	الشركة اليمنية للغاز
الرغيف والروتي	حبـــــة	70 ر.ي (العادي) – 100 ر.ي (الآلي)	عـــــدن	غير معلن رسمياً
الرغيف والروتي	كيلو	1,200 ر.ي	تعـــــز	مكتب الصناعة والتجارة
الرغيف والروتي	حبـــــة	50 ر.ي	لحـــــج	مكتب الصناعة والتجارة
البيـــــض	طبق كبير	5,200 ر.ي	عـــــدن	مكتب الصناعة والتجارة
البيـــــض	طبق متوسط	4,700 ر.ي	عـــــدن	مكتب الصناعة والتجارة
البيـــــض	طبق صغير	4,200 ر.ي	عـــــدن	مكتب الصناعة والتجارة
اللحم البلدي (ضأن وغنم)	كيلو	14,000 – 16,000 ر.ي	عـــــدن	مكتب الصناعة والتجارة
اللحم المستورد	كيلو	10,000 – 13,000 ر.ي	عـــــدن	مكتب الصناعة والتجارة
اللحم البقري والعجول	كيلو	10,000 – 13,000 ر.ي	عـــــدن	مكتب الصناعة والتجارة
رسوم المدارس الأهلية	تخفيض بنسبـــــة 30٪		عدن والمحافظات	وزارة التربية والتعليم
أجـــــرة النقل	بين 200 – 400 ر.ي		عدن – بين المديريات	مكتب النقل
نقل الركاب	35,000 ر.ي		من مأرب إلى عدن	مكتب النقل – مأرب
أجـــــرة النقل	42,500 ر.ي		من مأرب إلى صنعاء وتعز	مكتب النقل – مأرب

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

إغلاق شـركات الأدوية والصيدليـات.. وخداع في التسعير

مع أزمة بقاء الأسعار على حالها، كانت شركات الأدوية والصيدليات من أبرز اللاعبين في هذه القضية. أُغلق عدد من شـركات الأدوية والصيدليات في عدن ضمن حملات رقابية ميدانية للتأكد من الالتزام بالتسـعيرة الرسمية ورصد المخالفات، وتم ضبط صيدليات تبيع الأدوية بأسـعار قديمة رغم تحسـن الصرف، وضبط كميات من الأدوية المهربة وغير المطابقة للمواصفات. مُـلاك الصيدليـات اسـتنكروا ذلك وطالبـوا بوقف حمـلات إغلاق الصيدليـات، والتركيز على محاسـبة «تجار الأدوية» و«الهيئة العامة للأدوية» والوكالات التجارية المسـتوردة للأدوية بشـكل مباشـر، وليس محاسبة الصيدليات.

في وقت لاحق أعلنت الهيئـة العليا للأدوية عن صدور قائمـة جديـدة للتسـعيرة الدوائية المعتمدة، تشـمل 3,085 صنفـاً دوائياً، بدءاً من 17 أغسـطس، داعيةً الشركات والمؤسسات والمصانع وتجار الجملة للأدوية والمسـتلزمات الطبيـة إلى التقيد بالتسـعيرة المحدثة وسرعة تحديث سـعر المخزون لدى الصيدليات خلال أسبوع.

في السـياق نفسـه، تحدّث ناشـطون عن أن الوكالات التجارية للأدويـة نفذت عملية خـداع طالت الهيئة العامـة للأدوية فرع عدن، حيث قدمت هذه الوكالات الخاصة باسـتيراد الأدويـة ملفاً مـن 1200 صفحة، تضمّن تسـعيرات الأدوية التي تبـاع للناس، وكل هذه القوائم السعرية أعدتها الوكالات بشكل منفرد خلال الأيام الماضية منذ تحسـن سـعر الصـرف، وقدمت أسـعاراً وهمية للأصناف الدوائية أعلى بكثير مما تباع به فعلياً في السوق.

وعلى سبيل المثال، ظهر دواء الحُمى -الذي كان يُباع بـ 3,000 ريال عند سعر صرف 750 ريالاً يمنياً للريال السعودي- في الكشوفات المقدمة لهيئة الأدوية بسعر 4,700 ريال، وبعـد يـوم كامـل مـن التفـاوض بين الطرفـين تم الاتفاق على بيعه بـ3,500 ريال، لتظن الهيئة أنها حققت تخفيضاً قدره 1,200 ريال، بينما في الواقـع ارتفع سـعره الفعلـي بمقـدار 500 ريال عن السعر السـابق. كما تم تخفيض أسـعار أدوية لم تعد تُستورَد منذ 15 سنة.

رسـوم المدارس الأهليـة تفجر أزمة.. تسـعيرة مخادعة أيضاً وتواطؤ وزاري

بعـد انخفـاض الصـرف، قـررت وزارة التربيـة في 14 أغسطس إلزام المدارس الأهلية بخفض الرسوم بنسبة 30%، لكـن اتحاد مُلاك المـدارس الأهلية رفض ذلك، واعتـبر القـرار «تعسـفياً» و«غير مـدروس بطريقة علمية دقيقة»، كما شـكك الاتحاد في حقيقة انخفاض أسعار الصرف بالأساس، لعدم وجود مؤشر حقيقي على الانخفاض، كـون العملـة لا تتوفر في الأسـواق لشرائها وتسديد التزامات المدارس بها.

ولم تنخفـض قيمة الخدمات الـتي تتطلبها المدارس، والمقدمة من مؤسسـات مملوكـة للدولة (مثل تعرفة الكهربـاء المتصاعدة)، ولا قيمة الرسـوم غير القانونية التي تُفرض على المـدارس ولا في الضرائب والواجبات التصاعدية التي تصل إشـعاراتها إلى المدارس وتطالبها بسـرعة السـداد، وفقـاً للاتحـاد، معلناً عـن برنامج احتجاجي يبدأ بوقف التسجيل والإعلان عن تأخير بدء العام الدراسي وعدم البدء إلا مع المدارس الحكومية.

عدن بالأساس شـهدت أزمة تعليمية نتيجة إضرابات المعلمـين الذين يؤكـدون بدورهـم أن الحكومة تسيء إليهم وإلى مكانتهم ودورهم المهم، برواتب ومستحقات متأخـرة ومتدنيـة لا تتماشى مع مكانتهـم ومع تدهور الوضـع المعيـشي. لكـن في أواخر أغسـطس، أعلنت «نقابـة المعلمـين والتربويـين» عـن رفـع الإضراب اسـتجابةً لمبادرة محافـظ المحافظـة «أحمد لملس» بصرف حافز شـهري قـدره 50 ألف ريال لـكل معلم ومعلمة، وهو المبلغ الذي سبق ورفضته النقابة. وقالت النقابة إنه سـيتم اعتماد عشـرين حالة علاج شهرياً للكـوادر التعليمية، وتشـكيل لجنـة نقابيـة لمتابعة القضايـا التعليميـة والتربوية الأخرى، وهـو ما قابله معلمـون ومعلمـات بقولهـم -في احتجاجـات أمـام النقابة- إن النقابة باعت قضيتهم.

وعـودةً إلى أزمـة رسـوم المـدارس الأهلية، كُشـفت معلومـات عن تـورط وزارة التربيـة والتعليم بحكومة عدن في رفع رسوم المدارس الخاصة.

بعـض المدارس الخاصـة اتُّهمت بممارسـة الاحتيال والاسـتغلال، من خلال التلاعب بملف التخفيضات المعلنـة (بنسـبة 30%)، وإيهـام أولياء الأمـور بأنها خفضت الرسـوم بينما الواقع يكشف أن التخفيضات مجرد خدعة، وقد لا تتجاوز خمسة آلاف ريال فقط.

فمثلاً، قدمت إحدى المدارس نموذجاً لرسومٍ قالت إنها الرسوم السـابقة، وأدرجت مبلغ 550 ألف ريال على أنه الرسـوم القديمة لطـلاب الصفوف من الأول حتى الثالث أساسي، في حين أن الرقم الحقيقي قبل التعديل لم يكـن يتجـاوز (390 ألف ريال). وبعد ما أسـمته المدرسـة «التخفيض»، أصبحت الرسوم (385 ألف ريال)، أي إن مجمل الخصم لم يزد عن 5 آلاف ريال.

اعتُبر ذلك نوعاً من الاحتيال الذي تمارسه عدة مدارس ومستشـفيات وصيدليات وفنـادق ومحلات تجارية، بغرض الالتفاف على القرارات الرسـمية والاسـتهزاء بالمواطـن الـذي لا يـزال يعـاني مـن أعبـاء الأزمـة الاقتصادية الخانقة.

واتُّهمـت وزارة التربيـة بالتـورط في هذا الاسـتغلال والإيهـام المتعمـد لأوليـاء الأمـور بأن الرسـوم قد تم تخفيضها. الصحفـي «فضل مبارك» قـال إن الوزارة ومكاتبها متواطئة مع إدارات المدارس الخاصة، ما سـمح لها برفع الرسوم بشـكل غير مبرر، فهناك إحدى المدارس الخاصة بمديرية «خور مكسـر» قامت برفع رسـوم الصف الثاني الأسـاسي من 220 ألف ريال إلى 440 ألف ريال للعام الدراسي الجديد، فيما تضاعفت أسـعار الكتب من 20 ألفـاً إلى 40 ألف ريال، دون أي مبرر منطقي.

بدوره، ذكـر الصحفـي عبدالرحمن أنيـس أن الوزارة متورطة في هـذا التحايل مع المـدارس الخاصة، حيث نزلت لجان الوزارة ميدانياً بعد انخفاض سعر الصرف، وأصدرت -أي الوزارة- تسـعيرة أعلى من الرسوم التي أعلنتها المدارس نفسها، لتكون نتيجة التخفيض البالغ 30% أنّ مبلـغ الرسـوم يسـاوي أو يزيد عن الرسـوم السابقة.

نشـر الصحفي أنيس مقطع فيديو يوثق أن أحد أولياء الأمور قام بتسجيل ابنه في مدرسة رسومها 440 ألف ريال، وعندمـا طالـب بالتخفيـض تفاجأ أن كشـف الوزارة حدد الرسـوم لهذه المدرسـة بـ605 آلاف ريال، وبعدها أُجري التخفيض ليعـود المبلغ تقريباً إلى نفس ما دفعه قبل أسـابيع. وفي الفيديو نفسه، قال مسؤول لـولي الأمر حسـب اطلاع بقـش: «الغلط مـن وزارة التربية، هي التي خفضت وهي التي رفعت».

وتسـاءل أنيس مخاطباً وزارة التربيـة والتعليم: لماذا وضعـت اللجـان الـتي شـكلتموها أسـعاراً أعلى من الأسـعار التي فرضتها المدارس الخاصة نفسـها؟. وفي منشور لاحق قال إن منتسبين لوزارة التربية تواصلوا به لتوضيح مبرر واحد، وهو أن كل مدرسـة خاصة تختلف عن الأخـرى، فبعضها عندها إيجار أعلـى، وأخرى فيها ساحة وحديقة، وكادر مميز.

وأضـاف: «يـا جماعة بـلا مغالطة، الفكـرة واضحة وضوح الشمس: المدارس الخاصة أعلنت رسومها قبل أسـابيع، ثم جاءت لجان التربية لتطبيق خصم الـ30% فإذا بها تفرض رسـوماً أعلى من التي حددتها المدارس لنفسـها، يعني باختصـار لجـان التربيـة خايفة على المدارس الخاصة أكثر من ملاكها!».

هذه التطورات وضعت وزارة التربية والتعليم في موقف حرج ومسؤولية كبرى، وهناك تساؤلات متزايدة حول غياب الـدور الرقابي والصمت المتواصـل إزاء مثل هذا الاسـتهتار الذي يضيف أعباء إلى أولياء الأمور، دون أن يكون لتحسن صرف العملة أثر ملموس يُذكر في الحياة العامة.

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

ضرائب القات لصالح «محور تعز».. 2.2 مليار دولار خارج التحصيل الرسمي

ذهاباً إلى محافظة تعز، حدث جدل كبير بسبب استمرار استيلاء «محور تعز» التابع لحزب الإصلاح على «ضرائب القات» التي وصل إجمالي تحصيلها إلى 2 مليار و226 مليون ريال منذ 2024 حتى 27 مايو 2025. وإضافةً إلى القات يستحوذ المحور على إيرادات الغاز والمحروقات والمنافذ. ويرفض محور تعز توريد هذه المليارات، بحجة أنه يقوم بصرفها على الجبهات التي يقول إنها تضم 17 ألف جندي، ولا تشمل مصروفات المحور رواتب الجنود التي تُدفع من الحكومة، ولا تشمل التغذية والإمداد المعتمد للمحور.

وزير الدفاع بحكومة عدن، محسن الداعري، وجّه بوقف تجاوزات محور تعز بشأن ضريبة القات، وقال إن وزارته سبق وخاطبت قيادة المحور بمذكرات رسمية في أكتوبر 2024 ويونيو 2025، لكن التوجيهات لم تُنفذ.

لكن المحور طالب الوزارة بالقيام بدورها، وبرر تحصيله لضرائب القات بقوله إنه لا يتلقى دعماً من السلطات المركزية سوى 20% من المواد الغذائية والمحروقات تصل بشكل متقطع. وبحسب روايته، هناك أكثر من 17 ألف ضابط وصف وجندي يقاتلون دون مخصصات أساسية منذ فترة طويلة، ورواتب «الجنود» لا تتجاوز 100 ريال سعودي، أي أقل من عُشر ما يتقاضاه زملاؤهم في الجبهات الأخرى، مشيراً إلى أن جبهاته تمتد على أكثر من 317 كم وتضم 10 ألوية وكتائب مهام واحتياط.

واتهم محور تعز السلطة المحلية في المحافظة بالتنصل من التزامات دعم الجيش رغم توجيهات رئاسية متكررة، وأبدى استعداده لإلزام منتسبيه برفع أيديهم عن ضريبة القات وتفويض السلطة المحلية بتحصيل الإيرادات، مقابل تلبية احتياجات الجيش. كما قال إنه سيفوض السلطة المحلية في تحصيل كافة المبالغ والإيرادات من الغاز والمحروقات والمنافذ وغيرها، التي يستحوذ عليها المحور، مقابل نفس الشرط، وهو أن تتحمل السلطة المحلية مسؤوليتها في توفير احتياجات العسكريين الأساسية.

بحسب متابعة بقش لهذا الملف، تم في العام 2024 مضاعفة ضريبة القات بتعز، كونها أصبحت رافداً للقيادات العسكرية، وفي ذاك العام اتهم مسؤولون في السلطة المحلية محورَ تعز بـ«نهب ضرائب القات» تحت مبرر استكمال عملية تحرير المحافظة، رغم توقف الأعمال العسكرية منذ شهر أبريل 2022.

وتعود قضية القات، الذي يُعد مورداً مالياً هاماً، إلى أربع سنوات، حيث سيطرت قوات عسكرية في سبتمبر 2021 على نقاط التحصيل التابعة لأحد متعهدي الضريبة، وطردت المتحصلين منها، وخلال سبعة أشهر فقط فقدت المالية العامة أكثر من مليار ريال، حيث استمرت عملية النهب حتى نهاية أبريل 2022.

وبدأت السلطة المحلية بإلزام متعهد الضريبة بتحصيل 11 مليوناً و200 ألف ريال يومياً وفق عقد أُبرم في سبتمبر 2023، واستمر العمل به حتى أواخر مايو 2024. وبعد ذلك ألزمت وزارة المالية السلطة المحلية بعقد جديد مع متعهد الضريبة، تم بموجبه رفع التوريد اليومي إلى 15 مليوناً و 200 ألف ريال.

لكن القيادات العسكرية التابعة لحزب الإصلاح في محور تعز جاءت بمتحصلين من خارج مصلحة الضرائب، مقابل عمولات للمسؤولين العسكريين، وفقاً للمعلومات المتاحة، وعمل المحور على الاستحواذ على ضريبة القات ورفض توريدها إلى خزينة الدولة، دون اتخاذ إجراء حكومي فعال رغم البلاغات المتكررة بهذا الشأن.

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

احتجاجات حضرموت تقلب الطاولة على السلطات

في أغسطس الفائت، تصاعدت حالة الاحتجاج الشعبي في محافظة حضرموت التي تغرق في الظلام، فقد شهدت انقطاعات متكررة للتيار الكهربائي لأكثر من 15 مرة خلال اليوم الواحد، وتوسعت رقعة الاحتجاجات في عدد من مديريات وادي حضرموت، امتداداً لمظاهرات مدينة «المكلا»، للمطالبة بتحسين الخدمات المتردية، إذ يشكو المواطنون من «التهميش» و«الإقصاء»، ويدعون إلى تصعيد مستمر لمواجهة التجاهل الرسمي لمطالبهم.

وتتواصل أزمة الكهرباء رغم إعلان مؤسسة كهرباء وادي حضرموت عن دخول مولد جديد بقدرة 25 ميجا إلى المحطة الغازية، وتنفيذ صيانة شاملة لمحطة قريو التي صرحت بأنها أصبحت جاهزة بكامل قدرتها التوليدية، لكن المؤسسة أصدرت لاحقاً بياناً تفصيلياً أكدت فيه خروج محطة قريو عن الخدمة، دون أي تحسن ملموس في مستوى التيار الكهربائي.

مدينة «سيئون» شهدت احتجاجات حاشدة اتجهت إلى مجمع الدوائر الحكومية، حيث مكاتب مسؤولي الدولة في المدينة، كما خرج المتظاهرون في «شبام» محتجين على استمرار أزمة الكهرباء والتدهور الاقتصادي والمعيشي.

وأغلق محتجون أحد البنوك التجارية في «المكلا»، وهو بنك «بن دول»، بسبب عدم الالتزام بسعر الصرف المنخفض، إضافةً إلى احتجاجهم على بقاء مسؤولي الفساد وعدم تحسين الخدمات الأساسية. كما تظاهر مواطنون في وادي حضرموت للمطالبة بمحاسبة الفاسدين، خاصة بعد مقتل شاب في مدينة «تريم» على يد قوات الأمن في إحدى المظاهرات. وصدر بيان شديد اللهجة عن «المسيرة السلمية الشعبية»، حمّل التحالف (السعودية والإمارات) والمجلس الرئاسي والحكومة المسؤولية عن الأزمات التي تعاني منها المحافظة، ووفقاً للبيان أُعلن عن انطلاق «ثورة الجياع» تحت شعار «تسقط شرعية الفساد»، بسبب الفشل الذريع في إدارة ملف الخدمات والاقتصاد والتقصير تجاه أبناء حضرموت.

وفي تصعيد خطير يعكس حدة التوترات في المحافظة، شنت قوة عسكرية من المنطقة العسكرية الأولى، هجوماً على موقع اعتصام سلمي لشباب مرابطين في جولة «محمد يادين» بمدينة «تريم»، وبمختلف الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والمدرعات، ووُجهت النيران على الشباب، ما أسفر عن إصابات خطيرة.

ولجأت قوات تابعة للمنطقة العسكرية الأولى إلى استخدام قنابل الغاز المسيل للدموع، ضد الشباب الذين طالبوا بتحسين الخدمات الأساسية في المحافظة، وعلى رأسها الكهرباء التي وصلت انقطاعاتها المتكررة إلى قرابة 20 ساعة. كما تم قمع المعتصمين ومحاصرتهم وتفريقهم ومطاردتهم في شوارع المدينة بقوة السلاح من موقع الاعتصام.

وبالقوة قامت القوات العسكرية بفتح الخط الدولي الرابط بين محافظتي حضرموت والمهرة، الذي أغلقه المحتجون، ومع الانتشار الأمني في مداخل مدينة تريم، باشرت بفتح الطريق وإزالة العوائق التي كانت تعيق مرور شاحنات النقل (القاطرات) التي ظلت محتجزة لأيام.

عبّر «مؤتمر حضرموت الجامع» بالوادي والصحراء عن «قلق شديد» مما آلت إليه الأوضاع بمدينة تريم، وما أقدمت عليه الجهات الأمنية والعسكرية، والتهجم وإطلاق النار على الشباب المعتصمين واعتقال البعض منهم المطالبين بتحقيق المطالب المشروعة. وجاء بيان المؤتمر، الذي يشترك مع «حلف قبائل حضرموت» في التحركات القبلية ضد السلطة المحلية بدعم من السعودية، متزامناً مع تحذيرات واسعة من استغلال المكونات السياسية والقبلية للاحتجاجات الشبابية السلمية في إطار الصراع المتبادل مع السلطة المتهمة بالفشل الإداري.

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

نفط وغاز اليمن

حضرموت: مقاضاة شركة النفط في الساحل بتهم فساد

مع تسارع الأحداث الاحتجاجية في محافظة «حضرمـوت» النفطيـة، أكـبر محافظات اليمـن، ركّـز المحتجون الذين أطلقوا شـعار «ثورة الجياع» على الفشل في إدارة الأزمات وملفات الخدمـات والاقتصـاد، بما في ذلك «فساد» شركة النفط، مطالبين السلطات المختصة بمحاسبة الشركة على «ممارسات التلاعـب» و«تبديـد المال العام» وسـط ارتفاع أسعار المشتقات النفطية.

وفي أوائل أغسـطس بـدأت محكمـة المكلا الابتدائية أولى جلسـاتها العلنيـة في قضية شغلت الرأي العام، ترتبط بشبهات فساد في شركة النفط فرع سـاحل حضرموت، حيث تواجه إدارة الشركة اتهامات بالتلاعب في بيع كميـات كبـيرة من مـادة الديزل تعـود لعام 2022.

وذكـر الناشـط فائـز السـيباني على «فيسـبوك» أن التحقيقات تتنـاول عملية بيـع أكـثر مـن 7 ملايـين لـتر مـن ديـزل بترومسـيلة، تم تسويقها بسـعر 850 ريالاً للتر، في وقت كان سـعر السوق المعتمد 950 ريـالاً، مما يُعد تفريطاً واضحـاً بالمال العام وتلاعباً بأسعار الوقود وفقاً للسيباني.

وتساءل عن استمرار المتهم -مدير الشركة- في منصبه حتى اليوم، رغم إحالته رسـمياً إلى القضاء، داعياً الجهـات الرقابية والقضائية إلى تحمل مسـؤوليتها وعدم التسـترعلى أي متـورط مهمـا كان موقعه الوظيفـي، وتابع بقولـه: «ما لم يكـن هناك حزم ومحاسـبة حقيقية، فإن الفسـاد سـيظل مستمراً تحت غطاء المناصب والسـلطة، وهـذا ما يرفضه الشارع الحضرمي».

في السـياق نفسـه، تشـير مراجعات مرصد «بقش» إلى أنه في أوائل العام الجاري أُحيلت قضيـة فسـاد مالي خطـيرفي شـركة النفط اليمنية – فرع السـاحل إلى النائب العام بعد الكشـف عن تجاوزات جسـيمة أسفرت عن خسـائر مالية ضخمة تجـاوزت 757 مليون ريال يمني.

وتتمثـل القضيـة في اتهام مدير عـام الفرع، عبدالرحمـن عيظـة بلفـاس، ببيـع كميـة ضخمة من مادة الديزل بلغت 7.5 ملايين لتر لشركة خاصة بسعر 850 ريالاً للتر الواحد في حين كان السـعر الرسـمي 950 ريالاً، وهي صفقة وُصفـت بأنها مشـبوهة وتمت دون إجراء أي مزايدة قانونية، وتسببت في حرمان خزينـة الدولة ملايين الريـالات في مخالفة صريحة لقانون المناقصات والمزايدات.

ووفق تقرير لهيئة مكافحة الفساد، برر المدير البيع بتوجيهات من محافظ حضرموت وقال إن الخزانـات كانـت ممتلئـة، وإن سـفينة محملة بالوقود كانت على وشك الوصول، إلا أن الهيئـة اعتبرت هذه المـبررات باطلة وغير قانونية، وأن مدير الفرع أقر صراحةً ببيع مادة الديزل دون الالتزام بالإجراءات القانونية.

القضية وضعت السلطات المحلية والمركزية في موقـف محـرج أمام الـرأي العام، وسـط غيـاب تطبيـق القوانـين بحـزم ومحاسـبة المتورطين، في حـين يطالب أبنـاء المحافظة بإيضاحـات حـول عمليات اسـتنزاف موارد المحافظات، ووضع حد لإهدار الثروة اليمنية.

سوق الصرافة والعملة الوطنية

فوضى عارمة في سوق الصرف واتهامات خطيرة لـ«بنك عدن المركزي»

كان انخفاض الصرف حدثاً منتظراً بالنسبة لحكومة عدن وللمواطنين على حد سواء، لكن اضطرابات السوق كان لها رأي آخر. وقبل الدخول في التفاصيل، تشير الحكومة إلى أن أحد الإجراءات التي اتخذها بنك عدن المركزي وساهمت في انخفاض الصرف، كان إنشاء «لجنة تمويل وتنظيم الاستيراد»، التي بدأت أعمالها فعلياً في أغسطس الفائت.

وأعلن بنك عدن المركزي عن تنفيذ حملات رقابة واسعة على شركات ومحلات الصرافة، شملت إيقاف عدد منها بتهمة المضاربة بالعملة، كما أوقف بنوكاً وشركات صرافة محددة عن التعامل وفق متابعة بقش للتعميمات، وهو ما رفضته نقابة الصرافين الجنوبيين وقالت إنه تمييز واستهداف لصرافين بعينهم.

وفي نفس الوقت أشار مراقبون اقتصاديون إلى أن هذه الإجراءات، المرافقة لانخفاض أسعار الصرف، لا تبرر تحسناً بنسبة كبيرة خلال فترة قصيرة، وسط غياب العناصر الهيكلية المؤثرة في سوق الصرف بشكل حقيقي، وأهمها غياب وديعة مالية معلنة أو دعم خارجي جديد، واستمرار توقف تصدير النفط، وعدم تدفق الإيرادات إلى بنك عدن المركزي (من قرابة 147 مؤسسة إيرادية) كما سبق وصرَّح محافظ المركزي أحمد غالب المعبقي.

إضافة إلى ذلك، يُطالَب البنك المركزي بتحسين الموارد العامة للدولة أو زيادة تدفقات العملة الصعبة، وغياب الإصلاحات المالية والمؤسسية كتفعيل آلية لتوريد الإيرادات، إلى جانب غياب الضبط الحقيقي لممارسات الفساد المالي في المؤسسات الإيرادية الكبيرة، والحاجة إلى تحسين مستدام للعملة بصورة حقيقية، عبر زيادة المعروض من النقد الأجنبي.

ومما أحدث هوّة بين انخفاض الصرف والواقع، هو أن حكومة عدن أصدرت قراراً ينص على حصر التعاملات من بيع وشراء وتعاقدات بالريال اليمني فقط وعدم التعامل بالعملة الأجنبية في أي معاملات تجارية أو خدمية لا يتطلب فيها الدفع بالعملة الأجنبية مثل الرسوم الدراسية والعلاجية والإيجارات وتذاكر السفر وغيرها، واعتبر اقتصاديون هذا القرار يخفف على المواطنين المعاناة الناجمة عن فرض المدفوعات بالريال السعودي في كل مناحي الحياة، بما فيها إيجارات السكن والعقارات، وحتى مدفوعات المواد الغذائية.

لكن مواطنين أكدوا على تمسك أصحاب الشقق المؤجرين بالدفع بالريال السعودي، في استمرار للمعاناة نفسها دون تصحيح. إذ يرفض العديد من مُلاك الشقق السكنية تسلُّم الإيجارات بالريال اليمني وفق التسعيرة الرسمية التي أعلنها بنك عدن المركزي عند 429 ريالاً يمنياً مقابل الريال السعودي. ووفقاً لمواطنين، فإن العديد من مُلاك الشقق السكنية ما زالوا يفرضون دفع الإيجار وفقاً لسعر 460 ريالاً مقابل الريال السعودي، ما يضطر المستأجرين إلى شراء العملة من السوق الموازي بأسعار مرتفعة، رغم توفر السعر الرسمي المنخفض، وسط تغيب التدخلات الرسمية لضبط هذا الوضع المتناقض.

إقرار آلية «المصارفة والتحويل».. وسوق الصرف يدخل اضطراباً جديداً

في الوقت الذي لا تزال فيه أسعار السلع مرتفعة في العديد من المناطق، أعلن بنك عدن المركزي عن تدشين استقبال طلبات المصارفة والتحويل من رجال الأعمال والشركات والمؤسسات التجارية عبر البنوك وشركات الصرافة، بدءاً من يوم الأحد 10 أغسطس 2025، من خلال اللجنة المستحدثة لتنظيم وتمويل الواردات.

محافظ البنك المركزي بعدن، أحمد غالب المعبقي، قال في تصريحات إن بدء استقبال الطلبات يأتي بعد استكمال اللجنة كافة الترتيبات والإجراءات المتعلقة بالآلية التنفيذية لعملها، وتحديد السلع المحصور استيرادها عبر البنوك، وإن هذه الآلية تعزز الشفافية وضمان انسيابية حركة الاستيراد، وتوفير العملة الأجنبية وفق ضوابط واضحة تضمن الاستقرار المالي، والحد من المضاربات التي تسببت في تدهورها أمام العملات الأجنبية.

وتتمثل إجراءات الآلية في تقديم التاجر المستورد طلباً إلى البنك أو شركة الصرافة بشأن الموافقة على المصارفة وتحويل قيمة بضاعة يتم استيرادها من الخارج مع إرفاق الوثائق المطلوبة، وتتحمل البنوك أو شركات الصرافة التي تستقبل طلبات التجار مسؤولية صحة ودقة بيانات الاستيراد قبل رفعها إلى اللجنة بموجب نموذج معين خلال أيام العمل الرسمية.

بعدها تقوم اللجنة بدراسة الطلبات وفحصها، ومن ثم إبلاغ البنك أو شركة الصرافة بالرفض ومنع الاستيراد، أو الموافقة وتنفيذ عملية المصارفة والتغطية للطلب، ولا يُسمح بدخول أي بضائع أو سلع عبر المنافذ الجمركية ما لم يتم استيفاء إجراءات الآلية.

دعا المحافظ المعبقي المستوردين والبنوك وشركات الصرافة إلى الالتزام بالضوابط التنظيمية لضمان نجاح تنفيذ هذه الآلية، وتحقيق أهدافها، وتتمثل أهدافها في ضبط عمليات الاستيراد للسلع، وتسهيل تمويلها بما يضمن انسيابية تدفق السلع، وتوفير احتياجات السوق المحلية، ومنع استخدام السوق السوداء لشراء العملة، والحد من المخاطر والآثار السلبية على القطاع المالي والمصرفي والتجاري الناتجة عن التصنيف الأمريكي لأنصار الله الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية.

سوق الصرافة والعملة الوطنية

وهذه اللجنة التي تُعد تجربة مماثلة لخطوة حكومة صنعاء قبل سنوات بغرض تنظيم الاستيراد، تحدّثت عنها جمعية صرافي عدن قائلةً إنها نسّقت بشكل مباشر مع البنك المركزي لتكوين اللجنة المعنية بتمويل وتنظيم الاستيراد، وجرى العمل على ذلك في سرية تامة لضمان نجاح الخطة، مشيرة إلى دور محوري لعبه الصرافون لكن لم يتم تسليط الضوء عليه بالشكل الكافي، رغم أنه كان الأساس في استقرار العملة، حسب الجمعية.

إقرار اللجنة الآلية التي تحصر تمويل استيراد السلع بالعملة الأجنبية من خلال البنوك أو شركات الصرافة المعتمدة، يأتي بعد سنوات من الفوضى في عمليات الاستيراد وتمويلها، وسط توسّع السوق السوداء، وتدهور الثقة بالبنوك، وغياب الرقابة الفعلية على العملة الأجنبية.

والسلع التي أصبح تمويل استيرادها محصوراً عبر البنوك تشمل 25 مادة تُعتبر حيوية أو مؤثرة على السوق، وهي: المشتقات النفطية، القمح، الأرز، البلاستيك ومشتقاته، الزيوت النباتية الجاهزة، الأدوية، محضرات غذائية، حديد البناء، الدجاج المجمد، السكر، الألبان، الأوراق والكراتين، الجبن، الحديد المصنع، البلاط والرخام، الفحم، الأسمنت، الأخشاب، المكيفات والغسالات والثلاجات، ألواح الطاقة الشمسية، الأسمدة، الدقيق والذرة، خشب الأبلكاش، الزيوت النباتية للصناعة.

وبحسب تحليل المرصد الاقتصادي بقش للآلية، فإن اختيار هذه القائمة يعكس محاولة لكبح استنزاف العملة الأجنبية، وفرض رقابة على مواد تشهد تهريباً واسعاً وتلاعباً في الأسعار.

وتشترط الآلية على التاجر تقديم طلب مسبق للموافقة على المصارفة، مرفقاً بعقد شراء، وفاتورة أولية، ورخصة استيراد، إضافة إلى بيانات دقيقة حول المورد ووسيلة الدفع. ثم يتم رفع الطلب للبنك أو شركة الصرافة، التي بدورها ترفعه إلى اللجنة لمراجعته، قبل أن يُسمح بتنفيذ المصارفة وتحويل العملة وفق سعر السوق.

مراقبون اقتصاديون رأوا أن هذه الخطوة من حيث المبدأ مطلوبة ومتأخرة، ويبقى الآن أن تُنفّذ بحزم على الأرض، وثمة تحذيرات من أن بعض التجار قد يبحثون عن ثغرات في التنفيذ، عبر فواتير وهمية أو استيراد غير مباشر، ما لم يتم دعم الآلية برقابة ميدانية حقيقية وإصلاحات أوسع في الجهاز المصرفي. كما أنه في ظل غياب شفافية حقيقية وتحديث فوري للبيانات، قد يتحول هذا الإجراء إلى باب جديد للبيروقراطية أو الاحتكار، بدلاً من أن يكون مدخلاً للإصلاح.

وبعد أقل من 3 أيام على نشر تفاصيل آلية وضوابط استيراد السلع عبر البنوك، دخل سوق الصرف في عدن ومناطق سيطرة الحكومة مرحلة جديدة من الاضطراب، إثر قرارات متسارعة للبنك المركزي شملت تحديد سقف الحوالات الشخصية وإيقاف العشرات من شركات الصرافة وفروعها.

هذه الخطوات، التي اعتُبرت تصعيداً نقدياً غير مسبوق، تكشف عن مسار متكامل للبنك يهدف إلى إحكام السيطرة على تدفق النقد الأجنبي، لكنه في الوقت نفسه يضع السوق أمام اختبار سيولة قاسٍ.

فمع تشديد الآلية على ضرورة مرور التمويل الخارجي والتحويلات عبر البنوك، جاء تعميم جديد ليضع سقفاً للحوالات الشخصية وعمليات بيع العملة الأجنبية للأفراد لا يتجاوز 2000 دولار عبر شركات الصرافة، بينما أحال العمليات حتى 5000 دولار حصراً إلى البنوك، مع منع تجزئة المعاملات للتحايل على السقف المحدد.

هذه القيود، إلى جانب إيقاف نشاط عدد كبير من شركات الصرافة، أسهمت في شح المعروض من الدولار، ودفعت الطلب نحو السوق السوداء، ليرتفع سعره إلى حدود 1800 ريال بعد أن كان مستقراً عند مستويات أقل، في حين سجل الريال السعودي ما بين 400 و450 ريالاً، وهو ما يعكس هشاشة السوق أمام الصدمات التنظيمية وغياب أدوات التوازن النقدي الفاعلة.

ووُضع صغار المستوردين أمام تحديات معقدة، فبينما تلزمهم الآلية بالتمويل عبر البنوك، قد تعرقل أزمة السيولة فتح الاعتمادات أو تغطية الاحتياجات التمويلية، ما يهدد بتأخر وصول السلع أو ارتفاع أسعارها، وهو ما قد ينعكس سريعاً على المستهلك النهائي.

إضافة إلى ذلك، اقتصار المعاملات الكبيرة على البنوك، في ظل محدودية انتشارها وكفاءتها التشغيلية، يخلق عنق زجاجة يعيق انسيابية حركة الأموال، خاصة مع التفاوت الكبير في البنية المصرفية بين عدن وبقية المحافظات وفق تحليلات بقش. وربط ملف الاستيراد بقرارات الصرف الأخيرة يعزز الانقسام النقدي القائم بين حكومتي صنعاء وعدن، ويهدد أي مساعٍ مستقبلية لتوحيد السياسة النقدية، كما أن استمرار التقلبات قد يقوّض ثقة التجار والمستثمرين، ويؤجل فرص التعافي الاقتصادي، ما لم تُتخذ خطوات متوازنة تراعي استقرار السوق ومعيشة المواطنين.

وخلال الفترة (14–10 أغسطس) بلغت طلبات المصارفة والتغطية الخارجية للواردات السلعية 91 طلباً، بإجمالي مبلغ يعادل (39,686,578) دولاراً. وبلغ عدد الجهات المشاركة في تقديم الطلبات 15 بنكاً و3 شركات صرافة.

واعتبر اقتصاديون أن ضبط الاستيراد ليس هو التحدي الأكبر فقط، بل الحفاظ على توازن السوق. الصحفي الاقتصادي وحيد الفودعي أشار إلى أن أكبر تحدٍ أمام اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الاستيراد هو أن تتحول من نص على ورق إلى سلطة فعلية قادرة على فرض قراراتها على كبار المستوردين والصرافين، فالتاريخ مليء بلجان ولدت قوية في الإعلام ثم تلاشت أمام نفوذ المصالح، حد تعبيره. واعتبر أن توحيد قنوات تمويل الواردات يعني الصدام مع المصالح القائمة، وإذا لم تحظ اللجنة بدعم سياسي وأمني كامل وتنسيق عال مع كافة الجهات، فإن كل خطوة إصلاحية ستكون مهددة بالانهيار.

وفي سياق احتواء الأزمة النقدية التي يواجهها بنك عدن المركزي، حظر البنك على شركات ومنشآت الصرافة قبول أو الاحتفاظ بأي أموال تخص المؤسسات الحكومية والوحدات العامة، وألزمها بنقل وإيداع أي مبالغ تخص الجهات الحكومية في حسابات طرف البنك المركزي، وتزويد البنك بالبيانات التفصيلية الخاصة بها خلال ثلاثة أيام اعتباراً من 17 أغسطس.

سوق الصرافة والعملة الوطنية

صنعاء: منع توفير العملة الأجنبية عبر عدن

«بنك صنعاء المركزي» بدوره عمّم على البنوك وشركات الصرافة، في 14 أغسطس، بمنع تقديم أي طلب إلى أي جهة أو كيان في مناطق حكومة عدن نيابةً عن أي مستورد للحصول على موافقة بمصارفة وتحويل قيمة أي سلع واردة إلى مناطق حكومة صنعاء، وفي حال مخالفة ذلك سيتم اتخاذ إجراءات قانونية تجاه البنك/الشركة المخالفة.

هذا التعميم يحظر على البنوك وشركات الصرافة التقدم بطلبات نيابةً عن المستوردين إلى بنك عدن المركزي أو أي جهة مالية بعدن للحصول على موافقة لمصارفة العملة الأجنبية وتحويل قيمة السلع، وذلك يعني أن التجار والمستوردين بصنعاء الذين كانوا يرسلون ملفاتهم عبر بنك أو صراف بصنعاء إلى عدن للحصول على الدولار بغرض الاستيراد لم يعد مسموحاً.

ومنع التعامل المالي وفق تحليلات «بقش» يزيد من تشديد الانقسام النقدي والمالي، إذ لم يعد هناك قناة رسمية للتنسيق في عمليات الاستيراد أو الحصول على العملة الأجنبية، ما يعني أن المناطق باتت تعمل بنظام نقدي يكاد يكون منفصلاً بشكل كامل تقريباً، كما أن التعميم الصادر عن بنك صنعاء المركزي من شأنه أن يُفقد عدن جزءاً من التدفقات المالية التي كانت تمر عبرها، حيث كانت تستفيد مناطق حكومة عدن من رسوم ومصاريف الموافقات والتحويلات القادمة من مستوردي صنعاء وفقاً لمعلومات حصل عليها بقش.

ويتصاعد الانقسام النقدي والمالي بين مناطق حكومتي صنعاء وعدن، بصورة تجعل المواطنين في مختلف المناطق يتحملون تبعات الانقسام ووجود بنكين مركزيين ونظامين مصرفيين متوازيين، بما يفاقم من صعوبات البيئة التجارية.

وقد بدأت ملامح الانقسام المالي تتضح منذ عام 2016، حين تم نقل البنك المركزي اليمني من صنعاء إلى عدن، فمنذ سبتمبر من ذلك العام تعددت السياسات النقدية وتباينت بين المؤسستين النقديتين، حيث منعت صنعاء تداول الطبعات الجديدة من العملة المحلية التي أصدرتها عدن دون غطاء من النقد الأجنبي، ما أدى إلى إيجاد سوقين نقديتين وعملتين محليتين عملياً.

واضطربت حركة التجارة مع وجود سعرين مختلفين للعملة، مما عقّد تسوية المعاملات التجارية بين المناطق، في حين يلجأ تجار إلى السوق السوداء للتحويل، وهو ما يرفع التكلفة ويزيد من المخاطر وفقاً لمتحدثين اقتصاديين لـ«بقش».

ويأتي ذلك في الوقت الذي يدفع فيه التجار في عدن تكاليف مضاعفة عند شراء الدولار للاستيراد، بينما يستقر سعر الدولار بصنعاء عند مستوى 535 ريالاً تقريباً للدولار الواحد، وهو ما يخلق فجوة بين الأسواق.

وباتت مسألة توحيد السياسة النقدية أبرز المطالب والعناوين العريضة التي يتحدث عنها الاقتصاديون، وكذلك الأمم المتحدة، عبر مبعوثها الخاص إلى اليمن هانس غروندبرغ، إذ أكد المبعوث في إحاطات سابقة لمجلس الأمن الدولي على أهمية توحيد السياسة النقدية والمالية والبنك المركزي اليمني كضرورة ملحة، بينما يرى اقتصاديون أن معالجة الانقسام النقدي تتطلب توحيد السياسة النقدية عبر إعادة هيكلة البنك المركزي وإدارته بشكل مشترك أو محايد.

وبات الانقسام النقدي أحد أخطر أسباب الانهيار الاقتصادي والمعيشي، ولم يعد مجرد خلاف إداري بين مؤسستين نقديتين، إذ تحول إلى أزمة هددت لقمة عيش ملايين اليمنيين، في الوقت الذي يدفع فيه المواطن الثمن وسط غلاء المعيشة وانزلاق الأوضاع الاقتصادية أكثر.

مضاربات عكسية وعبث عارم بتواطؤ مركزي عدن

خلال يومي 30 و31 أغسطس شهد السوق المصرفي مضاربات واسعة أدت إلى خسائر فادحة للمواطنين نتيجة هبوط مفتعل وغير حقيقي لسعر الصرف بنسبة تجاوزت 10%، حتى وصل صرف الريال السعودي إلى ما بين 290 ريالاً و 330 ريالاً، هبوطاً من سعر 428 ريالاً الرسمي، في حين بلغ سعر بيع الدولار أكثر قليلاً من 1,250 ريالاً.

وحسب معلومات مرصد «بقش»، تدافع الكثير من المواطنين من أجل بيع ما لديهم من العملات الأجنبية، في محافظات عدة مثل عدن وتعز وحضرموت ومأرب، وفي عدد من البنوك والمصارف وشركات الصرافة، مثل بنك الكريمي، وذلك للتخلص من النقد الأجنبي عقب موجة الهبوط الثانية المفاجئة، خشية تكبد خسائر أكبر.

الانخفاض كان مضاربة عكسية، بقيام كبار المضاربين بخفض السعر بشكل مصطنع لدفع الناس للبيع بغرض تحقيق أرباح عند عودة السعر للارتفاع.

هذا العبث بالقيمة الواقعية تسبب في خسائر لدى أهالي المغتربين والمحتفظين بمدخرات من العملات الصعبة مقابل تحقيق مكاسب لصالح المضاربين، وقد استحوذ بنك عدن المركزي على الأموال من عمليات المصارفة. لكن نقابة الصرافين الجنوبيين شنت هجوماً على قيادة المركزي، واتهمتها بالعجز والتواطؤ، معتبرةً أن الأموال التي أعلن المركزي استحواذه عليها من عمليات المصارفة لا يمكن اعتبارها ملكاً له، بل هي حقوق انتُزعت من المواطنين تحت ضغط المضاربة.

ودعت النقابة إلى إعادة هذه الحقوق عبر آلية واضحة تشمل إصدار سندات أو وثائق تثبت قيمة المعاملات، أو الاستعانة بكاميرات المراقبة في حال غياب الفواتير، وأكدت أن أي محاولة لضم هذه الأموال إلى حسابات البنك دون ضمان حقوق الناس تمثل انتهاكاً صارخاً للعدالة.

وطالبت بتشكيل لجنة مستقلة عن قيادة البنك المركزي تضم النيابة العامة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وهيئة مكافحة الفساد والسلطات المحلية، بهدف مراجعة جميع العمليات المصرفية خلال فترة المضاربة وتوثيق أسماء المتضررين.

وبلهجة غير مسبوقة، اتهمت النقابة قيادة البنك المركزي بالانحياز لكبار المضاربين، وترك السوق لـ 36 ساعة كاملة دون تدخل، بينما خسر المواطنون مدخراتهم، وأشارت إلى أن التوقيفات التي طالت العشرات من منشآت الصرافة الصغيرة لم تكن سوى «غطاء للتستر على البنوك الكبرى المتورطة»، والتي ظلت في مأمن من المساءلة رغم دورها المباشر في المضاربات.

وما حدث في نهاية أغسطس لم يكن حادثاً عابراً بل جزء من سلسلة طويلة من المضاربات المنهجة التي تحولت إلى «نهج ثابت» منذ تعيين المعبقي ومنصور راجح قبل أربعة أعوام وفقاً للنقابة، مضيفةً أن العملة شهدت تقلبات غير طبيعية من 200 ريال سعودي حتى 770 ريالاً ثم هبوطاً مفاجئاً إلى 425 ريالاً، ومؤكدة أن هذه التحولات جاءت بـ«فعل فاعل» ومن دون أي دعم خارجي أو دخول إيرادات حقيقية إلى البنك المركزي.

كما طالبت النقابة بإجراءات عاجلة أبرزها: إخضاع البنوك الكبرى للتفتيش الشامل عن تعاملاتها بين 25 يوليو و10 أغسطس، ويومي 30 و31 أغسطس بشكل خاص، وتشكيل لجنة شفافة ومستقلة من خارج البنك المركزي للتحقيق وإعلان النتائج للرأي العام، وكذا محاسبة المتورطين الحقيقيين من داخل البنك المركزي والبنوك النافذة، بدل التضحية بالصرافين الصغار كـ«كبش فداء».

سوق الصرافة والعملة الوطنية

ويُتهم بنك عدن المركزي بإحداث فجوة بين أسعار البيع والشراء، بعد أن كان البنك نفسه حدد سعر صرف 428 ريالاً يمنياً للريال السعودي كحد أعلى، وقال إنه لا يمانع الشراء أو البيع بأقل من هذا السقف، وهو ما ترك ثغرة لسوق الصرف.

يرى اقتصاديون أن 40% من انهيار سعر صرف العملة الوطنية خلال الفترة الماضية كان نتيجة لعوامل اقتصادية حقيقية، و60% المتبقية نتيجة مباشرة للمضاربة غير القانونية بالعملة. ويقول الدكتور محمد المفلحي، أستاذ بقسم العلوم المالية والمصرفية بكلية الاقتصاد في جامعة عدن، إن دور البنك المركزي هو الحد من هذه المضاربة بفرض سعر صرف عادل وعدم السماح بتجاوزه، واتخاذ إجراءات حازمة لضبط سوق الصرف، بما في ذلك عدم السماح بعمليات البيع والشراء التي تتضمن فارقاً كبيراً بين سعر البيع وسعر الشراء.

وربط البعض الانخفاض المفتعل في الصرف بـ«صدمة سياسية»، بعد إعلان حكومة صنعاء عن استهداف رئيس وزراء الحكومة، أحمد غالب الرهوي، وعدد من الوزراء إثر غارات إسرائيلية استهدفت اجتماعاً لهم. وأفاد اقتصاديون، كالصحفي وحيد الفودعي، أنه بعد هذا الإعلان بدأت موجة بيع محمومة للعملة الأجنبية دفعت السعر إلى الهبوط السريع، معتبراً أن هذا السلوك لا يعكس قوة حقيقية للريال اليمني ولا تحسناً في الاقتصاد، بل هو ارتباك نفسي ومضاربة عكسية لحظية مرتبطة بالحدث السياسي. وأضاف أن ما حدث يذكّرنا بأن سوق الصرف في اليمن رهينة للتطورات السياسية والأمنية والعسكرية أكثر مما هو خاضع لمعادلات العرض والطلب.

استدعاءات أمنية للصرافين

هذه الأزمة المصرفية التي ضربت الإصلاحات التي يتم العمل عليها، يُنظر إليها على أنها فاقمت فقدان الثقة في السوق المصرفي، واستنزفت مدخرات المواطنين والأسر المتلقية للحوالات من الخارج. واحتج مواطنون أمام شركات صرافة وتم إغلاق بعضها، وأعلنت جمعية الصرافين لاحقاً (في 02 سبتمبر) الإضراب العام احتجاجاً على ما وصفته بـ«الأجواء المشحونة وخطابات التحريض المتواصلة ضد قطاع الصرافة»،

ورفعت الإضراب في اليوم التالي باستئناف البيع والشراء بما لا يتجاوز 3,000 ريال سعودي وما يقابله من العملات.

في ضوء الأحداث المتصاعدة، قامت الجهات الأمنية باستدعاء منتسبي القطاع المصرفي لاسترجاع المشتريات من العملة الأجنبية. لكن وزارة الداخلية والنيابة العامة وجّهتا لاحقاً، في سبتمبر، بوقف الاستدعاءات الأمنية التي وُصفت بأنها «غير قانونية» والتي تعرّض لها العاملون في القطاع المصرفي دون المرور عبر القنوات الرسمية المخولة بذلك.

النائب العام قاهر مصطفى أصدر توجيهات بوقف الاستدعاءات، كاستجابة لمذكرة تقدمت بها جمعية صرافي عدن، التي قالت إن بعض وكلاء النيابات يقومون بإصدار خطابات استدعاء لعدد من منتسبي القطاع المصرفي، على خلفية قضايا تتعلق باسترجاع مشتريات من العملة الأجنبية، رغم أن هذه الاختصاصات تعود حصراً للبنك المركزي في عدن.

وفي مذكرته إلى رؤساء النيابات، شدد النائب العام على ضرورة التقيد بعدم اتخاذ أي إجراءات تجاه منتسبي القطاع المصرفي ما لم تكن هناك إحالة رسمية من البنك المركزي، باعتباره الجهة المعنية بتنظيم ومتابعة القضايا المرتبطة بالنشاط المالي والمصرفي في البلاد. وبدورها أصدرت وزارة الداخلية توجيهات لإدارة شرطة عدن والأحزمة الأمنية بالكف عن استدعاء الصرافين لاسترجاع مشتريات العملة الأجنبية إلا بالأطر الرسمية وبخطابات من البنك المركزي والنيابة العامة، ووجهت الوزارة نسخة إلى رئاسة مجلس النواب ومحافظ بنك عدن المركزي أحمد غالب.

علق اقتصاديون على هذه التوجيهات، ومنهم الصحفي الاقتصادي ماجد الداعري الذي اعتبر أن كافة المتضررين المطالبين بتعويضهم «مضاربون». أشار الداعري إلى أن «الفلوس صارت ملكاً للدولة وبنكها المركزي بموافقة النيابة العامة التي تمثل الشعب، بعد إعلان الصرافين وجمعيتهم عن رفع كشوفات تلك المبالغ إلى البنك المركزي وجعلها تحت تصرفه باعتبارها ملكاً له وفقاً لقرار مجلس إدارته».

ومن المطالبين بالتعويض، عبدالباسط الصبري، أحد العاملين في مكاتب التخليص بجمرك شحن بمحافظة المهرة. قدم الصبري شكوى رسمية إلى بنك عدن المركزي –الذي استحوذ على الأموال بشكل رسمي– ضد شركة الثور للصرافة في مديرية شحن، متهماً الشركة بالتلاعب بسعر الصرف ورفضها إعادة فارق الصرف المستحق له.

قال الصبري في الشكوى إنه صَرَف مبلغ 100 ألف ريال سعودي من شركة الثور بسعر صرف 270 ريالاً يمنياً للريال السعودي الواحد، وذلك خلال فترة الانخفاض المفاجئ في السوق، قبل أن يعلن بنك عدن المركزي تثبيت سعر الصرف عند 425 ريالاً، وأضاف أنه بعد الإعلان عن السعر الرسمي، عاد إلى الشركة للمطالبة بفارق الصرف بالريال اليمني، الذي يقدّر بـ15 مليون ريال، لكن الشركة رفضت إعادة المبلغ.

هذه الشكوى هي من بين شكاوى مماثلة من مواطنين وتجار ضد بعض شركات ومحلات الصرافة في مناطق مختلفة من البلاد، متهمين إياها باستغلال تقلبات السوق، وهو ما يضع علامات استفهام حول ملف هذه الخسائر ومدى نجاح بنك عدن المركزي في تحقيق توازن مصرفي يسد الطريق على المضاربات.

معدلات أسعار صرف الريال اليمني وأسعار الذهب المحلية خلال شهر أغسطس 2025

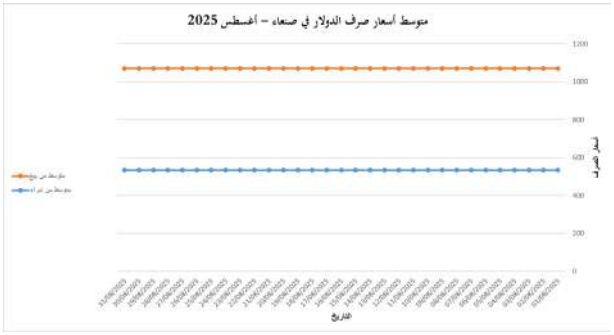

متوسط البيع 536 ريال | متوسط الشراء 534 ريال

متوسط البيع 1627 ريال | متوسط الشراء 1585 ريال

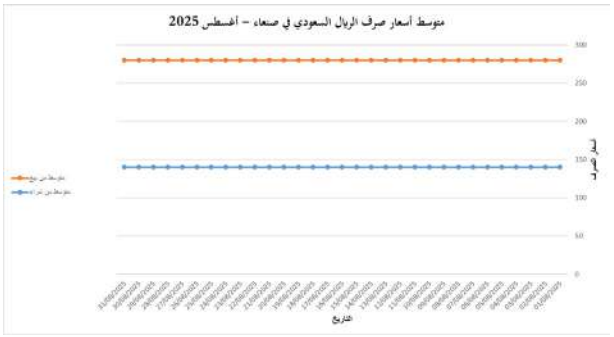

متوسط البيع 140.2 ريال | متوسط الشراء 139.9 ريال

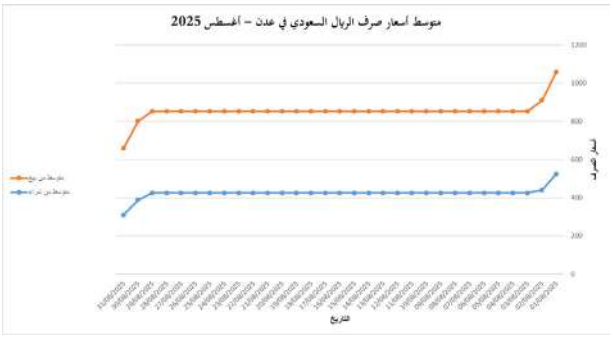

متوسط البيع 427 ريال | متوسط الشراء 417 ريال

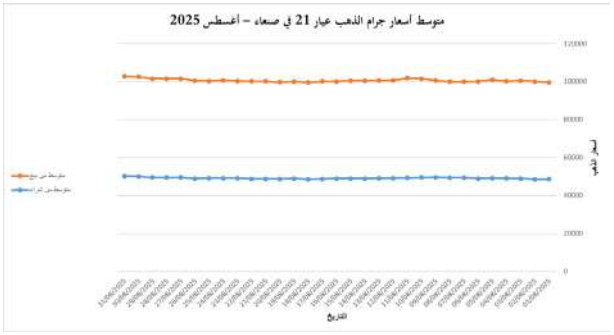

متوسط البيع 51,425 ريال | متوسط الشراء 49,155 ريال

متوسط البيع 169,975 ريال | متوسط الشراء 157,290 ريال

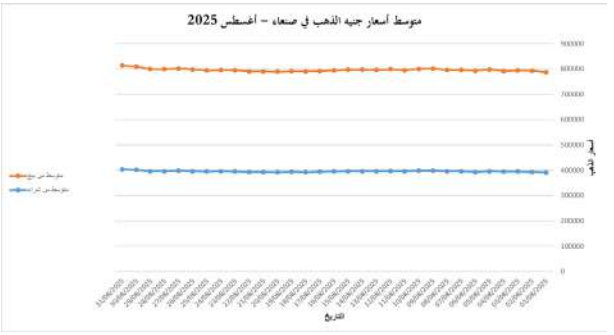

متوسط البيع 400,403 ريال | متوسط الشراء 395,532 ريال

متوسط البيع 1,321,640 ريال | متوسط الشراء 1,272,460 ريال

الاقتصاد والوضع الإنساني

أرقام سوداوية للوضع الإنساني.. هل بات اليمن على حافة المجاعة؟

يقف اليمن اليوم على أعتاب واحدة من أسوأ أزماته الغذائية في التاريخ المعاصر، وأصبحت الأمم المتحدة تكثف تحذيراتها من أن البلاد على حافة المجاعة، بسبب تدهور الأوضاع الإنسانية على مدى الحرب التي اندلعت في العام 2015. ففي الوقت الراهن، يعجز 70% من الأسر اليمنية عن تأمين الغذاء الكافي، ويبلغ الحرمان الغذائي الشديد 44%، مسجلاً أعلى معدلاته في محافظات عديدة مثل الجوف والبيضاء ولحج.

هذا ما تفيد به أحدث بيانات الأمم المتحدة الصادرة في أغسطس الماضي عن برنامج الأغذية العالمي. حذّر البرنامج، بناءً على هذه المعطيات، من أن مناطق جديدة قد تدخل المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي -أي مستوى المجاعة- بحلول سبتمبر 2025، في حال لم تتوفر تدخلات إنسانية عاجلة. وأشار البرنامج كذلك إلى العمل حالياً على خطة استجابة عاجلة بقيمة 242 مليون دولار تستهدف مساعدة نحو 8.9 ملايين شخص في 168 منطقة ساخنة، لكن هذه الخطة مرهونة بتوفر التمويل الدولي.

مخاطر «حافة المجاعة» على 18 مليون يمني

في واحدة من أسوأ الأزمات الغذائية عالمياً، ومع غياب المؤشرات العملية على تحسن قريب، كشف برنامج الأغذية العالمي في تقريره الشهري لشهر يوليو 2025 (الصادر في أغسطس) عن وصول الوضع الغذائي في اليمن إلى مستويات «كارثية»، مع تصاعد أعداد السكان المحتاجين إلى المساعدة الطارئة، وتدهور مؤشرات الأمن الغذائي في مختلف أنحاء البلاد.

وفقاً للبيانات، يُتوقع أن يواجه 18.1 مليون شخص في اليمن، أي أكثر من نصف عدد السكان، مستويات المرحلة الثالثة أو أسوأ من التصنيف، وهو ما يعني أنهم يعانون من أزمة غذائية أو أسوأ، مع وجود مؤشرات على تحول الأزمة إلى كارثة إنسانية في أربع مديريات على الأقل بحلول سبتمبر المقبل. كما يُتوقع أن تُصنف 165 مديرية ضمن المرحلة الرابعة (الطوارئ)، وهي مرحلة تسبق المجاعة رسمياً، إضافة إلى ظهور مؤشرات المرحلة الخامسة (الكارثة) في بعض المناطق شديدة الضعف.

وهناك 67% من السكان لا يحصلون على طعام كافٍ، و42% في حرمان غذائي حاد بمستويات غير مسبوقة، خصوصاً في محافظات مثل لحج، عمران، الجوف، أبين والضالع. وتشير البيانات التي طالعها بقش إلى أن نحو 4 من كل 5 أسر باتت بلا مدخرات تُذكر، وتضطر لاستخدام استراتيجيات قاسية للتأقلم، كخفض الوجبات اليومية أو تقليل تنوع الغذاء، وارتفعت هذه الممارسات إلى 53% بين الأسر التي تعولها نساء، مقابل 43% بين الأسر التي يعولها رجال.

التقرير أفاد أيضاً بأن النازحين داخلياً، وخاصة المقيمين في المخيمات، يواجهون أوضاعاً أكثر قسوة من غيرهم، فقد أوضح 27% من الأسر النازحة أن أحد أفرادها قضى يوماً كاملاً دون طعام، مقارنة بـ 16% بين بقية السكان. كما يواجه النازحون مستويات أعلى من الفقر وسوء التغذية، ما يجعلهم في قلب الأزمة الإنسانية المتصاعدة.

في بنية تحتية مهملة.. السيول تغرق عدن

الأوضاع الإنسانية الصعبة في اليمن زادت سوءاً مع موسم الأمطار والفيضانات الجارفة. ففي عدن غمرت السيول الشوارع ومنازل المواطنين بشكل كارثي اضطر بعض الأسر إلى النزوح بشكل مؤقت إلى مناطق أخرى، وأكد بعض السكان أن المياه تسربت إلى منازلهم متسببة في خسائر مادية كبيرة، في حين عجزت السيارات عن التحرك نتيجة تراكم المياه، خاصة في مديريات البريقة وكريتر وخور مكسر والشيخ عثمان والمنصورة.

ووصلت كميات غير مسبوقة من السيول من محافظة لحج إلى محافظة عدن، بعد أن اجتاحت المياه المنحدرة من المرتفعات الشمالية أحياء واسعة في منطقة الحسوة وبئر أحمد، مخلفة دماراً هائلاً في الممتلكات العامة والخاصة. وأعلنت السلطة المحلية بمديرية البريقة تصنيف المنطقة رسمياً كمنطقة منكوبة بعد الدمار الواسع الذي خلفته موجات السيول المتتالية التي تدفقت من مرتفعات لحج، وأيضاً تعز والضالع، وشملت الأضرار انهياراً كلياً لعشرات المباني السكنية، وتضررت مئات المنازل الأخرى بدرجات متفاوتة، فضلاً عن حصار مئات الأسر داخل منازلهم بعد غمرها بالمياه بشكل كامل.

ووسط مخاطر البناء العشوائي، ومحاصرة المناطق بالسيول، انعكست فداحة غياب البنية التحتية وضعف التدابير الوقائية من قبل الجهات المعنية والسلطات المحلية، حيث اتضح من هذه الكارثة مدى الإهمال الحكومي لسلامة البنية التحتية، فغياب قنوات الصرف الصحي الفعّالة وتراكم المخلفات حوّل الشوارع إلى بحيرات وسيول جارفة في دقائق معدودة، في مشهد فاقم الاستياء الشعبي ضد السلطات.

الاقتصاد والوضع الإنساني

منصة (AITS).. احتيال جديد على اليمنيين بـ12 مليون دولار

وبينما يعاني الناس من ظروفهم الصعبة في اليمن، باحثين عن أية حلول للعيش بكافة الطرق، يبدو أن الكثير من المواطنين لم يتعلموا من الدروس السابقة المرتبطة بعمليات الاحتيال المالي المعتمد على توظيف الأموال والإيهام بالربح السريع، ثم الاستيلاء على المساهمات المالية الكبيرة. حيث لا يزال الناس يتدافعون وراء أي منصة أو شبكة توظيف أموال جديدة.

وما زالت هذه المنصات أدوات للنصب والاحتيال رغم حدوث الكثير من قضايا النصب عبرها، مثل قضية «بلقيس الحداد» وشبكتها «قصر السلطانة»، و«فادية عقلان» وشبكتها «إعمار تهامة»، و«فتحية المحويتي» وشبكتها «تهامة فلافور»، وغيرها من شبكات توظيف الأموال الوهمي التي صدرت بحقها أحكام قضائية في صنعاء، بينما لا يزال المساهمون في انتظار استرداد أموالهم.

ويساهم المواطنون بمبالغ كبيرة من أموالهم ومدخراتهم في منصات وشركات استثمار وتوظيف أموال، ودون الحصول حتى على ضمانات، باستثناء إدرار أرباح سريعة عليهم في الأسابيع أو الأشهر الأولى من مساهمتهم، قبل استحواذ القائمين على المنصات على الأموال والاختفاء.

وفي أغسطس كُشفت حادثة نصب واحتيال جديدة عبر منصة تداول إلكتروني وهمية، هي منصة «AITS». وقامت هذه المنصة بسرقة ما يصل إلى 12 مليون دولار، وكان ضحيتها قرابة 40 ألفاً من اليمنيين، قبل أن تختفي المنصة فجأة عن الساحة.

المحلل الاقتصادي «علي التويتي» قال إن منصة «AITS» قامت بجمع هذا المبلغ من نحو 40 ألف يمني خلال أسبوعين (منذ بداية أغسطس 2025)، مشيراً إلى أن أقل مبلغ اشتراك كان 80 دولاراً، وأعلى مبلغ 900 دولار، ويبلغ المتوسط نحو 300 دولار لكل مشترك، وهو ما يفسر المبالغ الكبيرة التي سُرقت خلال فترة قصيرة.

وحدث ذلك رغم تكرار التحذيرات المسبقة من التعامل مع منصة «AITS» التي كانت تقول إنها مختصة بتداول العملات بالذكاء الاصطناعي وفق متابعة بقش. وكانت التحذيرات تؤكد على احتيال القائمين على المنصة، ومساعيهم إلى ابتلاع الأموال، إلا أن المساهمين واصلوا التعامل معها.

وتشير المعلومات التي اطلع عليها «بقش» إلى أن المنصة اتخذت من مصر مقراً رسمياً لها، وعملت على استقطاب المحتاجين والراغبين في الربح السريع، واتخذت سياسة إغراء لجذب المساهمين تتمثل في إحضار من يجلب أربعين مساهماً إلى مصر في رحلة يتدرب فيها ليعود ويستقطب مزيداً من المساهمين.

وحصل «بقش» على وثائق تؤكد أن منصة AITS قامت بتزوير شهادة قيد وسجل تجاري من وزارة الصناعة والتجارة بعدن، لمزاولة نشاط البرمجيات وأنظمة الكمبيوتر.

ويتم التحذير حتى هذا الوقت من خطورة مثل هذه المنصات الافتراضية، وضرورة التحقق من مصداقية أي منصة قبل الاستثمار فيها لتفادي الوقوع في فخ الاحتيال الإلكتروني.

هؤلاء حصلوا على كنز في اليمن، وفقاً للتويتي الذي قال: «كل ثلاثة شهور يأخذون بضعة ملايين من الدولارات ويختفون. الكارثة أن الشباب أغلبهم عارفين أنهم سيختفون، لكن يقولون: نخاطر ونربح في البداية، وما لنا علاقة بالمتأخرين». وأضاف في تعليقه: «مش معقول مشاركتك معهم وأنت تعرف أنهم محتالون. جريمة لأنك تروج لهذه المنصات الوهمية، وإن ربحت أنت، ربحتها من إخوتك اليمنيين الذين خسروا. قبل ما تختفي منصة، هناك منصة أخرى جاهزة سيطلقونها مرة أخرى ويسرقون 10 ملايين دولار مرة أخرى».

أبرز أحداث وتطـــورات الاقتصاد العربي

«سوريا» بعد رفع العقوبات.. بين الآمال الاقتصادية وتقاسم «الكعكة»

بينمـا تتواصـل التوتـرات والاقتتـالات الداخلية في «سوريا»، يمر الاقتصاد السوري بمنعطفات حساسة ما بين محاولة التقاط الأنفاس من جهة، وحدّة الأزمة الاقتصادية منذ عـام 2011 من جهة أخرى، إضافة إلى المسـاعي لتمرير مشـاريع خارجية خاصة، سياسـية واقتصادية، داخل البلد العربي المنهك.

في هذا التقرير يسـتعرض مرصـد «بقش» متغيرات الاقتصـاد السـوري بالفحص والتحليل لسَـبر الواقع الاقتصـادي الراهـن ومآلاتـه، وذلـك خـلال شـهر أغسـطس الفائت بشـكل خاص، وبشـكل عام منذ سقوط النظام السوري السـابق وهروب رئيسه بشار الأسـد إلى روسـيا في 08 ديسـمبر 2024، وسـيطرة السـلطة الجديدة على الحكم بقيادة الرئيس السوري الحـالي أحمد الشـرع، رئيـس «هيئة تحرير الشـام» سابقاً.

ولا تـزال سـوريا واحدة مـن أكبر أزمـات اللاجئين في العالـم، فمنذ عام 2011 فر أكثر من 14 مليون سـوري من منازلهـم بحثاً عن الأمـان، حيث غـادر أكثر من 6 ملايين البلاد لاجئين في الدول المجـاورة ودول العالم، والباقي نازحون داخلياً في سـوريا، وبعد سـقوط النظام عاد نحو 1.87 مليون سوري، سواء من النازحين داخلياً أو العائدين مـن الخارج، إلى مجتمعاتهـم، لكن الأمم المتحـدة تؤكـد أن المصاعـب الاقتصاديـة ونقـص الخدمـات الأساسـية يعيقـان جهـود التعـافي، وأن السـوريين يفضّلون العودة بعد أن يروا نتائج ملموسة لتخفيف العقوبـات على الأرض، وتحسـناً في الوضع الاقتصـادي والحالة العامـة للبنى التحتيـة وظروف المعيشة والخدمات والاحتياجات الأساسية.

موقف الليرة السورية.. متلازمة «الأكياس البلاستيكية» وحذف صفرين

في سـوريا يحمـل الناس أكياسـاً بلاسـتيكية يضعون أموالهم المحلية فيها، إذا ما أرادوا شراء احتياجاتهم من الأسـواق، وذلك بالطبع ليـس لأن المواطنين ينعمون بـ«ثـروات» مثـلاً، بـل بسـبب تفاقـم التضخـم الاقتصادي. ذلك يبدو هزلياً نوعاً ما، لكنه في واقع الأمر مشهد قاسٍ يعبّر عن تردٍّ كارثي لقيمة العملة السورية التي فقدت أكثر من 99% من قيمتها منذ عام 2011 ويتراوح سـعر صرف الليرة السـورية بـين 11,000 و 11,250 لـيرة فأكـثر مقابـل الـدولار الواحـد، ووفقاً للمعطيات الاقتصادية، لا تزال الليرة السـورية تنزلق مقابـل العملة الأجنبيـة لجملةٍ من الأسـباب، أبرزها توجه الحكومة السـورية إلى استبدال العملة النقدية الحالية بأخرى جديدة، وحذف صفرين منها. إذ أعلنت الحكومة، في أغسـطس الفائت، عن خطة لاستبدال العملـة المتداولة -الـتي توصف بأنها من آثـار النظام السـابق- بأخرى جديدة مع حـذف صفرين، بالتزامن مع تهـاوي العملـة وتكديـس أوراقهـا في «الأكياس البلاسـتيكية» من أجل شراء سلة غذائية صغيرة على سبيل المثال.

اقتصادياً، يعني حـذف الأصفـار اسـتبدال العملة القديمة بأخرى جديدة خاليـة من أصفار معينة، لكن مع إبقاء قيمتها السابقة كما هي، وذلك بهدف تبسيط العملية الحسابية بين المسـتهلكين، وعادةً تلجأ إليها الدول التي تعاني من تضخم مفرط وتكون قد أصبحت غير قـادرة علـى التعامل بعمـلات ورقيـة ذات قيمة ضعيفة جداً.

حاكم المصرف المركزي السوري، عبدالقادر الحصرية، قال إن إصـدار العملة الجديدة يأتي في سـياق «تعزيز الاسـتقلال المـالي بعد سـقوط النظام»، وتسـهيل العمليات المحاسبية اليومية والتجارية، واعتبر أن ذلك لا يغيّر قيمة الليرة السورية، وأن حذف صفرين خطوة داعمـة للاقتصـاد. وتبدأ خطـة الاسـتبدال بمرحلة تداول متزامن للعملتين القديمة والجديدة، ثم مرحلة الإحـلال التدريـجي، وصـولاً إلى التبديـل الكامل عبر المصـرف المركزي خلال خمس سـنوات، وفـق قانون السلطة النقدية.

هـذا الإعـلان -الذي اعتُبر وسـيلة لتحسـين سـعر الصـرف في بلـدٍ لا يزال يواجـه الكثير مـن التحديات الماليـة- دفـع التجـار والصناعيـين السـوريين إلى الإسراع في التخلص من السيولة النقدية، نتيجة عدم اليقين بمسـتقبل العملة السـورية. وزاد نزيف الليرة بسبب حالة الجمود التي تعاني منها الأسواق السورية حالياً، إضافةً إلى استنزاف الليرة بحملات التبرع التي تدعمها الحكومة السورية في المحافظات.

لذلك يتوقع خبراء اقتصاديون سوريون أن تشهد الليرة خسـائر أكبر في قيمتها على المدى القريب. فالليرة، وإن كانـت اسـتعادت بعض عافيتهـا في الفـترة التي تلت سـقوط النظام، كان ملحوظاً -وفقـاً للتحليلات- أن قيمتها سـتعاود التراجع، بعد أن انتهت المضاربات التي أوصلت قيمـة الليرة إلى مـا دون حاجـز 10 آلاف ليرة مقابل الدولار.

أي إن التحسـن في الفترة الماضيـة كان ظاهرياً نتيجة للمضاربات المصرفية، وجاء إعلان «استبدال العملة» ليضع الليرة في مأزق جديد، مع توجه غالبية السوريين إلى التخلص من الأموال السورية لديهم، بتحويلها إلى الذهب أو الدولار.

ويعتقد المحلل في شـركة «كرم شعار» للاستشارات، بنجامين فيف، أن «إزالة الأصفار من العملة بحد ذاتها لا تُحقـق الكثير، وينبغي أن يحدث ذلـك في نهاية حزمة إصلاح اقتصادي أوسع نطاقاً تشمل السياسة النقدية والماليـة» وفق حديثه لشـبكة «بي بي سي». ويرى أن الحذف قد يُسبب بعض التضخم، في حالة عدم قبول الباعـة والتجـار للعملـة القديمـة، أو قبولها بسـعر مختلف عن سـعر البنك المركزي، مضيفاً: «ليس لأن لديك صفرين أقل ستكون أموالك أقوى».

هذا القلق يسـود رغم أن حاكم المصرف المركزي قال إن اسـتبدال العملة لن يؤدي إلى تضخـم إضافي في البلاد التي تشـهد معدلات تضخم مرتفعة. وتشـير بيانات جمعها «بقش» إلى أن معدل التضخم بلغ 22.70% في يناير 2025.

فرغـم هـذا التطمـين، لا يسـتبعد الاقتصاديون أن يسـتغل بعض التجار الظرف لرفع الأسـعار. وحتى في حـال كان حـذف صفريـن أداةً مسـاندة قـد تقلـل التضخم، فإن ذلك لن يتحقـق إلا إذا جاء ضمن حزمة إصلاحـات أوسـع، لأن أسـباب التضخم في سـوريا مرتبطة بأسـباب كثيرة، أبرزها ضعف الإنتاج، اختلال الميزان التجاري، وعجز الموازنة، وغيرها.

أبرز أحداث وتطـــورات الاقتصاد العربي

اقتصاديـــون آخـــرون مناصـــرون لخطـــط الحكومة، يرون أن الليرة السورية «مخترقة» مـــن قبل روســـيا وإيـــران، باعتبار أن روســـيا وإيران كانتا تطبعان العملة الســـورية في عهد النظـــام الســـابق، وكان النظـــام يُغطي العجز المالي بالطباعة أيضاً، ما أدى إلى وجود فائض نقدي ســـوري، وبالتـــالي المزيد من الخســـائر الحالية في قيمة الليرة، وفقاً لهذه الرواية.
وهذا ما سبق وتحدث عنه حاكم المصرف المركزي الســـوري، عبدالقـــادر الحصرية، إذ أشار إلى أن معاناة الليرة السورية تمتد لعقود طويلة نتيجة طباعة العملة دون غطاء نقدي، مـــا أدى إلى تدهور قيمتها بشـــكل حاد، حيث تراجعـــت من ليرتين و20 قرشـــاً عنـــد بداية إصدارها مقابل الـــدولار، إلى أكثر من 16 ألف ليرة عند ســـقوط النظام. ونبّه الحصرية بأن استقرار سعر الصرف يتطلب بيئة اقتصادية وسياسية مريحة. لذا فإن دمشق تتبنى حالياً خطاب تشـــجيع الإنتاج والاستثمار الدولي في الداخل السوري وفق متابعة بقش، في محاولة لتوفير مقومات قوية لتحســـين سعر الصرف على المدى الطويل.
وخطوة حذف الأصفـــار تُعد خطوة مألوفة في مضمار النقـــد العالمي تاريخيـــاً، فقد لجأت دول إليها لمواجهة التضخم المفرط، أبرزها كما هو موضح في الجدول:

الدولة	العملة	عدد الأصفار المحـــذوفـــة	السنة	خلفية الحذف
فرنسا	الفرنك	2	1960	بحذف صفرين، أنشـــأت فرنســـا وحـــدة نقدية جديدة أسمتها «الفرنك الجديد» قيمتها تساوي 100 فرنك.
جمهوريـــة يوغسلافيا السابقـــة	الدينـــار اليوغسلافي	–	1994	أصدرت الدولة عملة جديدة باسم «الدينار الجديد»، بعد أن وصل التضخم المفرط إلى مليون بالمئة.
تركيا	الليرة	6	2005	حذفت تركيـــا الأصفار بعد فترة مـــن التضخم الشديد وبدأ عهد «الليرة الجديدة».
فنزويلا	البوليفار	3	2008	حذفـــت الأصفار لمواجهة التضخم المفرط الـــذي تجاوز 20.7٪، وأعلن عن طرح عملة جديدة باســـم «البوليفار القوي»، ليصبح ســـعر الصرف 2.15 بوليفار مقابل الدولار، مقارنة مع 2150 بوليفار للدولار سابقاً.
فنزويلا	البوليفار	5	2018	اضطرت فنزويلا لحـــذف 5 أصفار للتعامـــل مع التضخم التاريخي الذي وصل إلى مليون بالمئة، على خلفية العقوبات الأمريكية وانهيار أسعار النفط في 2014.
فنزويلا	البوليفار	6	2021	للمـــرة الثالثة لجأت الدولة لحـــذف الأصفار وطرح عملة باســـم «بوليفار ديجيتال»، وبقيمـــة 5 إلى 100 بوليفار، في محاولة لإنقاذ العملة من أطول سلاسل التضخم المفرط في التاريخ، على خلفية العقوبات الأمريكية الطاحنة.
إيران	الريال	4	2025	بســـبب العقوبات الأمريكيـــة والأوروبيـــة وتصاعد الأزمـــة الاقتصادية، أعلنـــت إيران في أغســـطس 2025 عن إزالـــة 4 أصفار لاســـتبدال العملة القديمـــة بأخـــرى جديـــدة ذات قيمة اســـمية أقل، وبـــلا تغيـــير في القيمة الحقيقية، أي إن كل ريال إيراني جديد سيســـاوي 10,000 ريال من الريال الحالي المتداول.

جدول يوضح أبرز الدول التي لجأت لحذف أصفار من عملتها لمواجهة التضخم

أبرز أحداث وتطـــورات الاقتصاد العربي

40 تريليون ليرة خارج النظام المالي الرسمي

حاكم المصـرف المركزي قال إن عملية اسـتبدال العملة لا تعني إصدار أمـوال إضافية، بل تندرج ضمن إطار ضبط الكتلـة النقدية والحفاظ على استقرار السـوق، وتقتصر على استبدال الأوراق المتداولة بأخرى حديثة.

لكن وسـط الأزمة الاقتصادية في سوريا لا يُعرف اليوم علـى وجه الدقة كم يُقدَّر المعروض النقدي الفعلـي في البـلاد، كما أخـرج الكثيرمـن الناس أمـوالاً إلى الخارج، ومن شـأن ذلـك أن يصعّب تحديد مقدار ما يجب طباعته بشكل حقيقي.

وهناك مشكلة تؤرق الاقتصاد السوري، وهي أنه يتم تـداول قرابة 40 تريليون ليرة سـورية خارج النظـام المـالي الرسـمي، أي ما يعـادل نحو 3.6 ملايـين دولار وفقاً لسـعر صـرف 11,000 ليرة للدولار. وهذا ما يفسر أيضاً محاولة طباعة أوراق نقدية جديدة، إذ تحاول السـلطة النقدية تحسين رقابة الحكومـة على النقد المتـداول. لكن يمكن حتى إعـادة أمـوال عبر قنـوات غير رسـمية، ما يصعّب تتبع التدفقات النقدية.

عملية اسـتبدال العملة قد تدفع الأموال المهرّبة أو المدخرة في الخارج (خصوصـاً في لبنان والعراق ودبي) إلى العودة للاستبدال، ما قد يزيد السيولة في السـوق وكذلك في الجهاز المصرفي، وهذا يؤدي لرفع معـدل التضخـم والمضاربة علـى الدولار، وبالتالي حدوث تدهور جديد لليرة السورية، وفقاً للخبـير الاقتصادي والمصـرفي السـوري إبراهيم قوشـجي. والخطر الأكـبر هو إعـادة تهريب هذه الأموال الجديدة أو المستبدلة إذا لم تُحكم الرقابة المصرفية على الحوالات والحدود.

وفي القطاع العام السـوري يعمل نحو 1.25 مليون شـخص، ويضطر الموظفون للوقوف ساعات في طوابير أمـام فروع المصارف الحكوميـة أو أجهزة الصراف الآلي بسـبب نقص السيولة. وبعضهم يأخـذون إجازة مـن عملهم لقضاء يـوم كامل في محاولة لسـحب جزء بسـيط مـن رواتبهم، كما يواجه المودعـون الراغبون في سـحب مدخراتهم بالليرة صعوبة كبيرة.

ويشير تحليل «بقش» إلى أن التجربة السورية في حذف «صفرين» من الليرة إذا لم تكن مفيدة ولم تعمل على تحسـين موقف العملة، فإن الحكومة السورية قد تلجأ إلى حذف أصفار أخرى بعد فترة من المراقبة والتدهور أكثر، على غرار تجارب أخرى، مثـل تجربة فنزويـلا التي اضطرت لتكـرار حذف الأصفار وإصدار عملة جديـدة ثلاث مرات حتى وصـل عدد الأصفـار إلى 14 صفـراً محذوفاً منذ 2008 حتـــى 2021. وربما من الفـــوارق بين البلديـن، أنّ الاقتصاد الفنزويلي واقع تحت وطأة العقوبات الأمريكيـة الطاحنة مما أدى إلى إرهاق مؤشـراته الاقتصادية، بينما في سـوريا تم مؤخراً رفع العقوبات الأمريكية والأوروبية لكن في مناخ اقتصادي يحتاج زمناً لترميم تركة الحرب.

رفع العقوبات.. مراوغة اقتصادية نحو التطبيع

في خطـوة انتظرهـا السـوريون طويـلاً، رُفعت العقوبات الاقتصادية الأمريكية ثم الأوروبية عن سـوريا. وقّع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في يوليـو 2025 أمـراً تنفيذيـاً ينهـي العقوبـات الأمريكية على سوريا للسماح بإنهاء عزلة دمشق عـن النظـام المـالي العالـمي، بعـد أن تعهدت واشنطن بإسناد الحكومة السـورية الجديدة في إعادة الإعمار الـتي قد تكلّف ما بـين 400 مليار دولار وتريليون دولار. وفي 25 أغسطس الفائت، نشـرت وزارة الخزانـة الأمريكية القـرار النهائي لإزالة لوائح العقوبات على سـوريا المفروضة منذ أوائل الألفية.

هذا القرار ألغى حالة الطوارئ الوطنية وخمسـة أوامر تنفيذية شكّلت أسـاس برنامج العقوبات، لكنه لـم يُلـغ تصنيف سـوريا كـ«دولـة راعية للإرهاب» المفـروض منذ 1979، الـذي ما يزال يفرض قيوداً على المسـاعدات الأمريكية ويمنع تصديـر الأسـلحة. وهـذا التناقـض يعكس أن التسـهيلات الاقتصاديـة مـا زالـت محكومـة بشروط سياسـية صارمة، وأن واشنطن تمارس لعبة مزدوجة بين رفع الحظر الجزئي والإبقاء على عناصر الضغط الاستراتيجي.

العقوبات على دمشـق -التي بدأت منذ 1979- تشـمل فرض قيود على المسـاعدات الأمريكية لسـوريا، وحظـر بيـع أسـلحة لهـا، وإخضـاع معامـلات البنـوك الأمريكيـة مـع الحكومـة السـورية والكيانـات المملوكـة لهـا لضوابـط مشـددة، إضافة إلى فـرض عقوبـات على عدة مسؤولين وكيانات حكومية سورية. وفي 2005، مـرر الكونغـرس الأمريكـي «قانون محاسـبة سـوريا»، بعـد اتهامهـا بالسـماح باسـتخدام أراضيها من قبل من وُصفوا بالإرهابيين لتقويض استقرار العراق ولاحقاً لبنان، وشمل هذا القانون فرض قيـود على تصديـر السـلع الأمريكية إلى سـوريا، باسـتثناء الغذاء والدواء، ومنع شركات الطيران السـورية من السـفر إلى أمريـكا، إلا أن استيراد السلع من سوريا، بما فيها المواد النفطية، والمعامـلات المصرفية معها، بقيـت خارج نطاق العقوبات التي أقرها القانون.

أبرز أحداث وتطـــورات الاقتصاد العربي

التحـول الفعلـي في العقوبات جاء عـام 2011، حيث تم فـرض عقوبات أكثر شـمولاً وتشـدداً اسـتهدفت قطاعات حيوية، مثـل النفط والغاز والطـيران، والقطـاع المصـرفي بما فيـه المصرف المركزي، إضافة إلى فرض القيود على تصدير سلع أساسية وتكنولوجية إلى سـوريا. وفي 2019، أقر الكونغـرس الأمريكـي قانون «حمايـة المدنيين السـوريين» الذي عُرف بـ«قانون قيصر»، ومثّل ذلك تحولاً في العقوبات وطريقة تعاطي واشنطن مع هذا الملف، إذ توسـع إطار العقوبات لتشـمل عقوبـات ثانوية تسـتهدف حـتى المتعاملين مع الحكومة السورية السابقة

رفـعُ العقوبات عن سـوريا جاء بعـد لقاء في مايو 2025 بين ترامب وأحمد الشـرع في السـعودية التي لعبت دور الوسـيط الأبرز في هذا الملف. لكن ترامب اشترط خمسة شروط جوهرية مقابل رفع العقوبات هي:

- **التوقيـع علـى اتفاقيـات أبراهـام مـع الكيـان الإسرائيلي (تطبيع العلاقات بالكامل).**
- **ترحيل جميـــع الإرهابيين الأجانب من سوريا.**
- **ترحيل «الإرهابيين الفلسطينيين».**
- **مسـاعدة الولايـات المتحدة في منع عـودة ظهور تنظيم داعش الإرهابي.**
- **تحمل المسؤولية عن مراكز احتجاز مقاتلي داعش في شمال شرق سوريا.**

ترامب الذي قال إنه لم يستشـر إسرائيل في قرار الاعتراف بالحكومة السـورية الجديـدة، أكّد أن حكومة سـوريا مقبلـة على الاعتراف بإسـرائيل بمجـرد أن تنصلح أوضاعها، لكـن لم يكن هناك تأكيد رسمي من دمشق حول ما إذا كانت ستنضم إلى اتفاقيـات التطبيـع، وهـي الاتفاقيـات التي توسطت فيها واشنطن بين إسرائيل ودول عربية عـام 2020، علـى رأسـها الإمـارات والبحرين والمغرب.

ورغم الصمت الرسـمي، إلا أن المبعوث الأمريكي إلى سـوريا، توم براك، أكد أن أحمد الشـرع أبلغه بأنـه لا يكـره إسـرائيل وأنـه يريد سـلاماً على الحـدود. وتنظـر تحليـلات غربيـة أن تطبيـع العلاقات بين إسرائيل وسوريا ستسبب ضغوطاً داخلية على الشـرع، لكن هناك فوائد سـيجنيها الشرع في إطار تحقيق المصالح السياسية.

وفي أغسـطس التقى الشـرع وفداً أمريكياً رفيع المسـتوى في دمشـق، لمباحثة مرحلة مـا بعد رفع العقوبات، وقبلها التقى وزير الخارجية السوري، أسـعد الشـيباني، وفـداً إسـرائيلياً في باريـس بوسـاطة أمريكية، لبحث ملفـات أبرزها تثبيت خطوط وقف إطـلاق النار في الجـولان، وتحديد مسـتقبل الأراضي التي احتلتها إسرائيل ووصلت إلى تخوم دمشق.

هذه اللقاءات، بحسب مراقبين، ليست منفصلة عن قـرار تخفيـف العقوبات، بل تمثـل جزءاً من «صفقة أوسع» تسعى واشنطن لفرضها، تقوم علـى ربط التعـافي الاقتصـادي السـوري ببوابة التطبيع مع إسـرائيل. ورغم تقديم واشنطن قرار رفـع العقوبـات كخطـوة نحـو «دعـم التعـافي السـوري»، إلا أن الوقائع الميدانية والسياسـية تكشـف أن الأمر أشـبه بمقايضة: فتـح قنوات اقتصاديـة مقابـل قبـول الشـروط الأمريكية والإسرائيلية.

ومع تمدد إسـرائيل عسـكرياً في مناطق الجنوب السـوري وصولاً إلى أطراف دمشق، أصبح القرار الأمريكي أداة لترسـيخ واقع جديد على الأرض، يضمن استمرار السـيطرة الإسـرائيلية، ويحوّل الاقتصاد السوري إلى ورقة مساومة في الترتيبات الإقليمية.

ورأى خبراء اقتصاديـون أن أي انفراجة اقتصادية لسوريا ستظل مقيدة بشـبكة شروط سياسية، وأي دعـم اسـتثماري أو إعـادة إعمار قـد يُفتح تدريجيـاً فقـط في حـال قبلت دمشـق بمسـار التطبيع الذي ترعاه واشـنطن، وهو ما يجعل قرار رفـع العقوبات الجزئية بعيداً عن «بادرة حسـن النيـة»، بل منـاورة اسـتراتيجية ترسـم حدود استقلال القرار السوري في المرحلة المقبلة.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

سوريا بين الاستثمارات والأطماع الدولية

سعت الحكومة السورية إلى استقطاب ضخم للاستثمارات الأجنبية منذ بداية المرحلة الانتقالية، وخصوصاً من دول الخليج، وكشف الشرع أن سوريا اجتذبت استثمارات خارجية مباشرة بقيمة 28.5 مليار دولار خلال الأشهر السبعة الأولى بعد سقوط نظام الأسد، متوقعاً أن تصل هذه القيمة إلى نحو 100 مليار دولار بنهاية العام 2025.

الأشهر الأولى من هذا العام شهدت عقد منتديات استثمارية إقليمية بين سوريا ودول الخليج، ولم يبدُ المشهد مجرد عودة سورية إلى الحضن العربي، بل بدا أن سوريا ساحة للحسم في معركة النفوذ بين الخليج وإيران. ووفق متابعات بقش، أعلنت الإمارات وقطر توقيع مشاريع استثمارية مشتركة بنحو 14 مليار دولار، تشمل توسعة مطار دمشق وإنشاء مترو أنفاق وسكن أبراج. كما وقعت السعودية مع سوريا 47 اتفاقية اقتصادية بقيمة 6.4 مليارات دولار، شملت قطاعات الاتصالات والبناء والأمن السيبراني والزراعة والخدمات المالية والصناعات. وتعهدت السعودية بـ«الزحف» نحو سوريا عبر عشرات من رجال الأعمال السعوديين.

رغم هذه الأرقام التي تبدو باعثة على التفاؤل، إلا أنها قياساً بالواقع الاقتصادي السوري لا تزال بعيدة عن تلبية الاحتياجات الحقيقية، ففي الوقت الذي تتحدث فيه الحكومة عن جذب استثمارات بـ28 مليار دولار، تشير تقديرات «البنك الدولي» إلى أن سوريا بحاجة إلى ما لا يقل عن 400 مليار دولار لإعادة الإعمار خلال 20 عاماً.

هذا التباين يوحي بوجود فجوة بين الوعود الطموحة وحجم التحديات الهائل، كما أن الأرقام تمثّل على نحو سياسي عملية «شراء نفوذ» في سوريا من قبل الدول الإقليمية التي تسعى لتعزيز وجودها في الداخل السوري، والاستحواذ على مفاصل الاقتصاد المنهك.

وتفيد بيانات طالعها بقش بأن القطاعات الاقتصادية السورية، بما فيها القطاع الصناعي الذي تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 25% في 2010 إلى أقل من 8% في 2014، لا تزال قطاعات متهالكة تصارع من أجل البقاء، وهو ما يدفع الحكومة السورية بقيادة أحمد الشرع إلى تبني خطاب يدور حول اجتذاب الاستثمارات.

وفقدت الدولة السورية السيطرة على نحو 95% من النفط و60% من الغاز، ما جعل قطاع الكهرباء يعاني من عجز مزمن رغم الزيادة المحدودة في ساعات التغذية التي ارتفعت مؤخراً من أربع ساعات إلى عشر ساعات يومياً بفضل الغاز من «أذربيجان» المدعوم من «تركيا» و«قطر»، غير أنّ هذا التحسن يظل بعيداً عن تلبية الحاجة الفعلية حيث لا يزال العجز يتجاوز 55%.

وتحت عنوان العمل من أجل تعافي سوريا، ثمة مساعٍ دولية لتعزيز التدخلات والنفوذ والأطماع في البلد المدمر، فالموانئ وحقول النفط والغاز وشبكات النقل والبنى التحتية الرئيسية، كلها قد تتحول إلى «كعكة» تتسابق القوى الخارجية لتقاسمها، مستغلة حاجة سوريا الماسة لإعادة الإعمار والتمويل، وبالتالي رهن مستقبل البلاد وسيادتها الاقتصادية.

فهناك أمريكا التي واصلت دعمها لقوات سوريا الديمقراطية «قسد» في الشمال الشرقي، مركزةً على السيطرة على ما يكفي من النفط حفاظاً على ورقة ضغط اقتصادي على حكومة دمشق، وأعلنت أن شركاتها مُقبلة على مجال الاستثمارات النفطية، خاصة حقل «كونكو» الذي كانت تديره شركات أمريكية، إضافة إلى شركة «تكساس» المتخصصة في إصلاح الآبار. ذلك فضلاً عن الاهتمام الأمريكي المعلن بعدم تحول سوريا إلى مصدر للإرهاب الدولي وضمان أمن «إسرائيل».

وهناك روسيا التي تضمن وجودها ومتطلباتها العسكرية في طرطوس وقاعدة حميميم باللاذقية مقابل استمرار العلاقات الاقتصادية والسياسية وحصول دمشق على تسليح عسكري روسي، وفرنسا التي وقعت اتفاقية عبر شركة الشحن الفرنسية «CMA CGM» للاستحواذ على ميناء اللاذقية لعقود قادمة تمتد لـ30 عاماً، وباستثمار قدره 230 مليون يورو. ومثل هذه العقود طويلة الأجل، خلال فترات انتقالية حساسة، تحمل غالباً خطر تكريس علاقات تبعية اقتصادية غير متكافئة، خاصة إذا لم تكن الشروط واضحة وتتضمن ضمانات قوية لحقوق الدولة المضيفة في الإشراف والمراقبة والحصول على حصة عادلة من العائدات.

ولعل الاستحواذ على ميناء اللاذقية جاء في سياق أوسع لإعادة خطوط الأنابيب عبر سوريا إلى الواجهة، إذ تجدَّد الاهتمام الدولي بالبنى التحتية السورية، خاصة الموانئ وشبكات النقل، وفُتح باب للمشاريع القديمة-الجديدة المتمثلة في مد خطوط أنابيب لنقل النفط والغاز من الخليج العربي عبر الأراضي السورية وصولاً إلى البحر المتوسط لتصديرها إلى أوروبا. ويُعتقد أن التنافس بين مشروع خط أنابيب تقوده قطر وتركيا ومشروع آخر تدعمه إيران والعراق كان أحد الأسباب الجيوسياسية الكامنة التي أججت الصراع المسلح في سوريا منذ بداياته.

والسيطرة على الموانئ الرئيسية، مثل اللاذقية، قد يُنظر إليها كخطوة استراتيجية لتأمين نقاط تصدير لهذه المشاريع المحتملة، ما يعني أن تأمين العقود الاقتصادية اليوم قد يكون مقدمة لإعادة إحياء نفس الصراعات الجيوسياسية القديمة حول ممرات الطاقة على الأراضي السورية.

أما تركيا، الداعم البارز للحكومة السورية الجديدة، فتذكر التحليلات أن لها أطماعاً تتراوح بين محاولة بسط اليد في ملف إعادة الإعمار وجذب الاستثمارات وفرض التدخلات والتغييرات الديموغرافية وتحقيق المصالح الاقتصادية، وصولاً إلى تعزيز النفوذ العسكري (من خلال عزم تركيا على تدريب الجيش السوري وبناء قواعد عسكرية تركية في عدد من مناطق البلاد)، وهو ما يهدد الاستقرار السوري. وقد انتشرت أنباء عن توغّل الجيش التركي في مناطق ريف اللاذقية (غرب) وقيامه برفع العلم التركي فوق عدد من المدارس والجوامع إضافة للعلم التركماني الأزرق.

قُرئ ذلك بأنه مسعى تركي لضم المناطق التركمانية وسلخها عن سوريا، على غرار لواء إسكندرون. وذلك يُضاف إلى نية تركيا في امتلاك عدة أوراق ضغط لمفاوضة إدارة ترامب حول القضايا العالقة بين أنقرة وواشنطن، مثل الضغط على «قسد» والوحدات الكردية في شمال شرق سوريا لدخول مفاوضات شاملة مع دمشق.

كما تسعى تركيا إلى الحفاظ على نفوذها في شمال سوريا بمبرر مواجهة التهديدات الأمنية التي تراها من الجماعات الكردية. كما تسعى إلى فرض اتفاقية لترسيم الحدود البحرية مع سوريا، ما قد يؤدي إلى تنازلات مؤلمة عن المصالح الاقتصادية السورية في البحر المتوسط، وبالتالي فرض واقع جغرافي جديد. وسبق وصرّح وزير النقل التركي بأن بلاده تريد الاتفاق على ترسيم حدود الصلاحيات البحرية في شرق المتوسط، مما يسمح بتوسيع مناطق التنقيب عن النفط لصالح تركيا.

النتيجة أن سوريا، بعد خمسين عاماً من الانغلاق على المجتمع الدولي، فتحت شهية الدول ليكون لها موطئ قدم فيها، وبينما يوجد تنافس إيجابي للدخول إلى السوق السورية من بوابتها الاقتصادية، سواء من الطرف الغربي أو العربي وعلى رأسه السعودية، إلا أن شرارة نفوذ تلمع مع كل خطوة اقتصادية إلى الأمام، وهو ما يعمق المخاوف من مسائل الارتهان وتهديد الاستقرار والسيادة الاقتصادية والسياسية وفرض واقع مغاير لما يطمح إليه السوريون.

■ أبرز تطـورات وأخبار الاقتصـاد العالمي

أزمة اقتصادية عالمية على الأبواب | كيف تعيد الإدارة الأمريكية تشكيل خريطة التحالفات الدولية

ترامب يدفـــع الهند والبرازيل أكثر نحـــو الحضن الصيني

مع حلول شهر أغسطس 2025، يبدو أن رياح الحمائية التي أطلقتها إدارة الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» في ولايته الثانية، لم تعد مجرد عاصفة عابرة، بل إعصاراً عنيفاً يهدد بإعادة تشكيل بنية الاقتصاد العالمي وقواعد الاشتباك السياسي بين الدول. لم تعد الرسوم الجمركية أداة لتصحيح الاختلالات التجارية، بل تحولت إلى سلاح استراتيجي يُشهر في وجه الحلفاء والخصوم على حد سواء، بهدف تحقيق أجندة سياسية ضيقة تحت شعار «أمريكا أولاً». من نيودلهي إلى برازيليا، مروراً ببروكسل، ترسم القرارات المتتالية التي اتخذتها واشنطن خلال هذا الشهر، صورة قاتمة لمستقبل التجارة الحرة، وتدق ناقوس الخطر بشأن انزلاق العالم نحو حقبة من عدم اليقين الاقتصادي والتوترات الجيوسياسية.

وقد شهد أغسطس 2025 الذروة الأوضح حتى الآن لاستخدام الولايات المتحدة للرسوم الجمركية كسلاحٍ جيوسياسي. فبعد أن دشّن البيت الأبيض في 02 أبريل 2025 نظام «الرسوم المتبادلة» (10% Baseline مع شرائح أعلى بحسب الدولة)، انتقل في يوليو وأغسطس إلى توظيفٍ صريح لهذه الرسوم ضد شركاء رئيسيين: تصعيدٌ تدريجي على الهند وصلَ إلى 50% بحلول 27 أغسطس للضغط عليها بسبب مشترياتها من النفط الروسي؛ رسومٌ عقابية على البرازيل ربطتها واشنطن مباشرةً بملاحقة الرئيس السابق «جايير بولسونارو»؛ وصفقةٌ «احتواء» مع الاتحاد الأوروبي أقامت رسماً أمريكياً عاماً بنسبة 15% على أغلب السلع الأوروبية لتفادي حربٍ تجارية أشدّ. النتيجة: توتّرٌ في سلاسل التجارة، تآكلُ الثقة بقواعد النظام التجاري، وبوادر تحوُّط اقتصادي يعيد تموضع التحالفات —ظهر أبرزُها في حضور «ناريندرا مودي» قمة «شنغهاي» مطلع سبتمبر بالصين على وقع هذا الضغط.

أصدر البيت الأبيض في 02 أبريل 2025 أمراً تنفيذياً بنظام «رسوم متبادلة» يضع خط أساس 10% على الواردات من معظم الدول، مع جداول أعلى «حتى 50%» للدول ذات الحواجز المرتفعة أمام الصادرات الأمريكية. بدأ التحصيل فعلياً في 05 أبريل، مع تعميمٍ لاحق لتحديثات وتوسعات في يوليو وأغسطس وأوائل سبتمبر، وبعض إعفاءات انتقائية مرتبطة باتفاقات تجارية قائمة. في موازاة ذلك، وافقت المحكمة العليا الأمريكية على نظر الطعن في مشروعية هذه السلطة الرئاسية الاستثنائية في نوفمبر، بعد أن قالت محكمة أدنى إن الرئيس تجاوز الصلاحيات — ما يضع مصير النظام بأكمله على المحك القانوني.

اقتصادياً، قدّر محللون ووكالات دولية أن تراكم الرسوم يرفع مخاطر تباطؤ التجارة ويمدّد الضغوط التضخمية داخل الولايات المتحدة، وإن أظهرت بيانات أسعار المنتجين في أغسطس هدوءاً مفاجئاً يُرجَّح أنه مؤقت بفعل تراجع الطاقة و«فرط الاستيراد» المسبق قبل الرسوم. صندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية نبّها صراحةً إلى مخاطـــــر الرســـــوم على نمو 2025–2026 وعلى تجزئة التجارة العالمية إلى كتلٍ متنافرة.

▪ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

خطُّ الزمن في أغسطس الساخن جمركياً | أبرز محطات الرسوم

الاتحاد الأوروبي

صفقة الـ15% لتفادي انفجارٍ أكبر

في 28 يوليو «عشية أغسطس تقريباً» توصّل الطرفان إلى إطارٍ يُثبت رسماً أمريكياً عاماً بـ15% على معظم الواردات الأوروبية — نصف ما كان مهدداً (30%) — مقابل حزمة مشتريات واستثمارات أوروبية في الولايات المتحدة وتفاهمات قطاعية مع إبقاء الصلب والألمنيوم عند 50% مؤقتاً. أثار الاتفاقُ امتعاضاً داخلياً في العواصم الأوروبية، لكنه عُدَّ «أفضل الممكن» قياساً بخطر حربٍ أوسع.

الهند

من 25% إلى 50% خلال ثلاثة أسابيع

في الأول من أغسطس أعلن عن فرض 25% على الواردات الهندية كبندٍ «عقابي» مرتبط باستمرار مشتريات النفط الروسي «كانت هناك بالفعل شرائح من الرسوم المتبادلة قبلها». ثم في 06 أغسطس صدر أمرٌ تنفيذي يوسّع العقوبات الاقتصادية المرتبطة بروسيا ويتبنّى «رسوماً ثانوية» على الهند «رسوم عقابية بـ25%» فوق السابقة، لتدخل حيّز النفاذ في 27 أغسطس — ما يعني مضاعفة الرسوم إلى 50% على طيفٍ واسع من السلع الهندية. بالتوازي، سردت تقارير أسباب انهيار جولة المفاوضات التي كانت نيودلهي تتوقّع أن تُفضي لسقف 15% فقط. وحتى نهاية الشهر المنصرم، وبرغم التصعيد، أبقت نيودلهي قنوات التفاوض مفتوحة، فيما أكد البيت الأبيض لاحقاً استمرار المسار التفاوضي واحتمال مكالمة قريبة بين ترامب ومودي لإعادة ضبط المسار.

البرازيل

50% «عقاب سياسي»

ربطت واشنطن علناً هذه الرسوم بالعلاقة مع محاكمة الرئيس السابق «بولسونارو»، مع إعفاءاتٍ قطاعية خفّفت المعدّل الفعلي إلى قرابة 31% وفق تقديرات سوقية، لكن مع تهديدٍ صريح بالتصعيد إذا ردّت برازيليا بالمثل. الرسالة السياسية كانت أشدَّ وضوحاً هنا من الحالة الهندية، مع عقوباتٍ موازية استهدفت شخصيات قضائية بارزة.

▪ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

الهند تحت الضغط الأقصى | كيف تضررت وكيف ردت؟

وفق سلسلة تقارير تابعها وحللها مرصد بقش، شملت الرسوم الأمريكية مضاعفةً لشرائح واسعة من سلع الألبسة والأحذية والمجوهرات والمنتجات الخشبية والكيماويات والمستلزمات الرياضية، لتصل حتى 50% اعتباراً من 27 أغسطس. هذه واحدة من أعلى شرائح الرسوم المفروضة على شريكٍ تجاري كبير للولايات المتحدة في 2025. وقدّر كبير المستشارين الاقتصاديين في الهند أن الأثر المُباشر على نمو الناتج سيبقى بين 0.2–0.3 نقطة مئوية بفضل حوافز داخلية «تخفيضات ضريبية، ومحفزات للطلب»، مع التحذير من مخاطر أطول أجلاً إذا طال أمد عدم اليقين التجاري. هذا يُظهر أن نيودلهي تحاول «توسيد الصدمة» داخلياً عبر السياسة المالية والضريبية.

قبل الذروة العقابية، أودعت نيودلهي في يوليو إخطاراً لدى منظمة التجارة لرسوم انتقامية محدّدة بشأن قطاع السيارات وقطع الغيار، وأبقت في أغسطس على قنوات الحوار التجاري مع واشنطن مفتوحة لتفادي انزلاقٍ أعمق. بالتوازي، ظهرت إشارات لتوسيع منافذ التصدير «الدواء، الكيماوي» نحو أسواقٍ بديلة.

البيت الأبيض قرَنَ مضاعفة الرسوم بكونها «ثانوية» لمعاقبة شراء الخام الروسي، في تحوُّلٍ من الاستخدام الاقتصادي البحت إلى أداة ضغطٍ جيوسياسي مباشر. كما شجّعت واشنطن بروكسل على دراسة رسومٍ تصل 100% على مشترين كبار للنفط الروسي مثل الهند والصين. الهند من جانبها نفت أن مشترياتها «تموّل الحرب»، وأشارت إلى ضرورة أمن الإمدادات وكلفة الطاقة لمليارٍ وأربعمئة مليون مستهلك.

على وقع التوتر الأمريكي، انتقل «مودي» إلى تيانجين لحضور قمة «شنغهاي» 31 أغسطس–01 سبتمبر، في أول حضورٍ له بالصين منذ سنوات. قرأ خبراء ذلك كتوسيعٍ لهوامش الحركة الهندية، وربما كرسالةٍ لواشنطن بأن هوامش الضغط التجاري ليست بلا كلفة جيوسياسية. تقارير بحثية رصينة «صادرة عن منظمة تشاتام هاوس، وغيرها» ربطت بين الرسوم الأمريكية وبين «حاجةٍ براغماتية» لدى نيودلهي لتبريد ملفّاتها مع بكين — دون التقليل من صعوبة «تانغو التنين والفيل».

لم تكن مشاركة مودي في قمة شنغهاي مجرد مشاركة بروتوكولية، بل شهدت القمة لقاءات ثنائية مكثفة بينه وبين والرئيس الصيني «تشي جين بينغ»، تمخضت عن اتفاقيات لتعزيز التجارة البينية وتنسيق المواقف في المحافل الدولية. وتحدثت وسائل الإعلام الصينية والهندية عن «عهد جديد» في العلاقات، مبني على «المصالح المشتركة في مواجهة الأحادية القطبية والنزعات الحمائية». لقد نجحت سياسة «العصا الغليظة» التي يتبعها ترامب في تحقيق ما فشلت فيه الدبلوماسية لسنوات: دفع الخصمين اللدودين إلى التقارب، وتشكيل جبهة قد تعيد رسم موازين القوى في آسيا والعالم.

اختارت واشنطن مدخل الطاقة للضغط على نيودلهي. لكن الهند، كثالث أكبر مستورد للنفط عالمياً، تستخدم تنويع المنابع — بما فيها الخصومات الروسية — كصمام أمان لأسعار الوقود والميزان الخارجي.

البرازيل | حين تتجاوز الرسوم «الاقتصاد» إلى معركة نفوذ داخلية

لم تكن الهند الوحيدة التي اكتوت بنار الرسوم الجمركية الأمريكية في صيف 2025، فقد وجدت البرازيل، أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية، نفسها هدفاً لواشنطن، ولكن هذه المرة بدوافع سياسية بحتة، تم تغليفها بغلاف اقتصادي واهٍ. ففي أواخر يوليو 2025، أمرت المحكمة العليا في البرازيل باعتقال الرئيس السابق، «جايير بولسونارو»، الحليف المقرب لدونالد ترامب، بتهمة التخطيط لمحاولة انقلاب عقب هزيمته في الانتخابات الرئاسية عام 2022. أثار هذا القرار غضب ترامب الذي وصفه بـ«الاضطهاد السياسي» و«الهجوم على الديمقراطية».

وبين 30–31 يوليو أعلنت واشنطن رسوماً 50% على معظم الواردات البرازيلية تبدء من 06 أغسطس، وربطتها بسردية «الاضطهاد السياسي» في قضية بولسونارو، مع عقوباتٍ بالتوازي. غير أن أوامر التنفيذ شملت إعفاءاتٍ واسعة «الطيران، الطاقة، موارد أولية»، ما خفّض العبء الفعلي على كثيرٍ من الشركات الأمريكية المستوردة، وتركّز العبء على قطاعات مثل اللحوم والقهوة. المفارقة هنا أن «السياسي» تقدّم على «الاقتصادي» في الهدف المُعلن.

كانت الصدمة عنيفة على الاقتصاد البرازيلي الذي يعتمد بشكل كبير على صادراته إلى الولايات المتحدة، ثاني أكبر شريك تجاري له بعد الصين. انهارت العملة البرازيلية «الريال»، وهوت أسهم الشركات الكبرى في بورصة ساو باولو. حذرت اتحادات الصناعة البرازيلية من موجة تسريحات واسعة للعمال وإفلاس العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وصفت الحكومة البرازيلية القرار الأمريكي بـ«التعسفي» و«غير المبرر»، مؤكدة أنه «ينتهك كافة قواعد منظمة التجارة العالمية». وأعلنت برازيليا أنها ستبدأ مشاورات لرفع شكوى رسمية ضد الولايات المتحدة في المنظمة، كما شرعت في دراسة فرض رسوم انتقامية. لكنها، في الوقت نفسه، كثفت من تحركاتها الدبلوماسية لتعزيز علاقاتها التجارية مع الصين والاتحاد الأوروبي ودول مجموعة «بريكس»، في محاولة لامتصاص الصدمة وإيجاد أسواق بديلة.

ولوّحت الحكومة بإمكانات ردٍّ مدروسٍ لتجنّب دوّامةٍ تضخمية أوسع، بينما رحّبت لوبياتٌ صناعية بإعفاءاتٍ أنقذت شطراً كبيراً من الصادرات. تقديرُ مصرفي أشار إلى أن المعدّل الفعلي قد يدور حول 31% بفضل الإعفاءات، لكن الخسائر في اللحوم وحدها قد تبلغ مليار دولار في النصف الثاني. اقتصادياً، ما زال ميزان المفاضلة في برازيليا بين «التصعيد السياسي» و«كلفة الأعمال» مفتوحاً.

إذا كانت حالة الهند تُسوَّق أمريكياً بغاية استراتيجية «الطاقة/روسيا»، فإن ربط التعريفة على البرازيل بمحاكمة بولسونارو يُظهر وجهاً أكثر صراحةً لـ«تسليح الرسوم» داخلياً وخارجياً، حيث جاء الضغط على عمليةٍ قضائية في بلدٍ ديمقراطي، مع إعفاءاتٍ محسوبة لتخفيف كلفة الرسوم على مستوردين أمريكيين محدّدين. وهذا الاستخدام يحفّز شركاء آخرين على تحصين اقتصاداتهم قانونياً وسياسياً من ابتزاز التجارة، ويُرسل إشارة ردعية بأن «الملفّات الداخلية» قد تصبح مِغلاقاً تجارياً في أي لحظة. اقتصادياً، يخشى صانعو السياسات البرازيليون من تضخيم الصدمة إذا ردّوا بالمثل، لذا يميلون حتى الآن للتفاوض قبل المواجهة.

▪ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

أوروبا تعلن عن غلاف «اتفاق استقرار» بحشوة «تنازل مكلف»

لم يسلم الحلفاء التقليديون للولايات المتحدة من نيران الحرب التجارية. ففي منتصف يوليو 2025، أعلنت إدارة ترامب عن فرض رسوم جمركية جديدة بنسبة 30% على سلع أوروبية، شملت السيارات الفاخرة والمنتجات الجلدية وبعض المواد الغذائية. وجاء هذا القرار على الرغم من المحادثات التجارية الجارية بين الجانبين، مما أثار استياءً واسعاً في العواصم الأوروبية. اعتبر الاتحاد الأوروبي هذه الخطوة «طعنة في الظهر»، وتعهد بالرد بحزم. حيث تستعد بروكسل لفرض رسوم مضادة على منتجات أمريكية رمزية، مثل الدراجات النارية والويسكي، في تكرار لسيناريو الحرب التجارية التي اندلعت خلال ولاية ترامب الأولى. ويرى المحللون في أوروبا أن الهدف من هذه الرسوم هو إجبار الاتحاد الأوروبي على تقديم تنازلات كبيرة في المفاوضات التجارية، وفتح أسواقه بشكل أكبر أمام المنتجات الزراعية الأمريكية.

وبعد شد وجذب ومحادثات مطولة تم تخفيض هذه الرسوم إلى النصف بشروط أمريكية مجُحفة. فرغم إعلان بروكسل أن صفقة الـ15% هي «أفضل الممكن» لتجنّب التصعيد والحفاظ على استقرارٍ مرحلي، فإن الرأي العام والعديد من القادة الأوروبيين اعتبروا أن الشروط مائلة للولايات المتحدة. ويقول أحد تحليلات رويترز إن الإطار يُبقي ملفاتٍ حسّاسة مفتوحة «الروح المعنوية في الصناعات، بعض الاستثناءات القطاعية، والصلب/الألمنيوم عند 50% إلى حين». وعملياً، اشترى الاتحاد «هدنة» بثمنٍ سياسي داخلي لا يُستهان به — مع التزامٍ باستثمارات ومشتريات كبرى من الطاقة والدفاع الأمريكية.

إذاً، أمَّنت بروكسل اتفاقاً يجنّبها «سيناريو 30%» الأشمل، لكن مقابل رسملةٍ سياسية على المستوى القُطري: نقدٌ حاد من تياراتٍ تعتبر الصفقة «تنازلاً» يكرّس تفوّقاً تفاوضياً أمريكياً، خصوصاً مع ربط تخفيضاتٍ أوروبية بمشتريات طاقة ودفاع كبرى من الولايات المتحدة. الملف مفتوح على تدقيق البرلمان الأوروبي في الأشهر المقبلة، ومعه سؤال: هل تصبح الـ15% «قاعدة مستدامة» أم «جسر عبور» إلى إطارٍ أقل حدّة؟ تصريحات أورسولا فون ديرلاين تراهن على الأول، لكن الذي يملك الكلمة الأخيرة هو توازن السياسة الداخلية في العواصم، ومحصلة النمو والتضخم في 2025–2026.

أخيراً أظهر أغسطس الساخن جمركياً أن الرسوم الجمركية لم تعد «سياسة صناعية» ولا «أداة تفاوض تجاري» فحسب، بل وسيلة قسرٍ جيوسياسي مباشر. في ملف الهند، انصبّ الضغط على سلوكٍ طاقي «النفط الروسي»، فكان الأثر الجانبي دفع نيودلهي إلى توسيع هوامشها مع بكين — من دون انقلابٍ تحالفي، لكن مع إشاراتٍ عملية على إعادة التوازن.

وفي ملف البرازيل، مثّلت الرسوم سيفاً سياسياً داخلياً موجهاً نحو القضاء، بما يثير أسئلة عميقة حول تسييس التجارة، أما أوروبا فاختارت هدنةً مكلفة بنسبة 15% لتفادي حربٍ أكبر، على أمل «تطبيعٍ» لاحق. باختصار: المكاسب التكتيكية مؤكدة، لكن مخاطرها الاستراتيجية أكبر—على النظام التجاري، وعلى تموضع التحالفات، وعلى ثقة المستثمرين بالتوقعات القابلة للحساب.

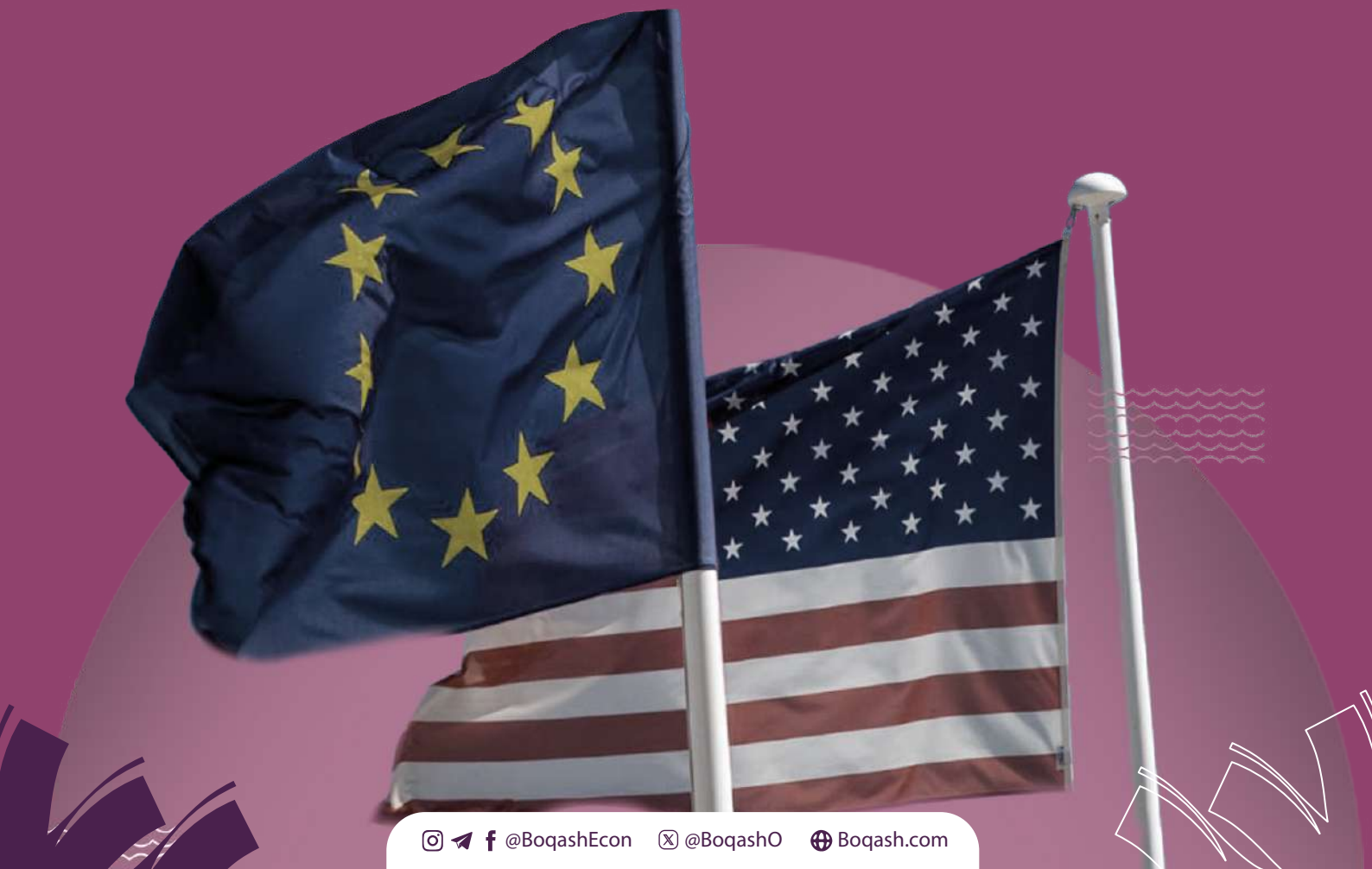

مستجدات سوق الطاقة العالمي

عرضٌ يزداد بطفرة إنتاج أمريكية، وطلبٌ يترنّح، وأسعارٌ تتكيّف مع فائضٍ يتنامى

هل تنتظرنا فترة طويلة من أسعار الخام المنخفضة؟

أنهى النفط شهر أغسطس وهو في اتجاهٍ هابطٍ محدود، إذ سجّل برنت متوسطًا يقارب 68 دولاراً/برميل (مقابل 71 دولاراً في يوليو)، فيما تداول غرب تكساس الوسيط في نطاق أقل بنحو 4-5 دولارات في معظم الجلسات، وتُرجّح إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يهبط برنت إلى متوسط 59 دولاراً في الربع الرابع 2025، وأن يقترب من 50 دولاراً في أوائل 2026 مع تراكم فوائض المخزون. هذه الرؤية تستند إلى تقديرٍ أساسي بأن الفائض سيبلغ في النصف الثاني 2025 نحو 2.1 مليون برميل/يوم في المتوسط مع تسارع زيادات أوبك+ وتباطؤ الطلب الموسمي بعد صيف نصف الكرة الشمالي.

بيانات السوق اليومية في أغسطس تدعم الصورة، تذبذبت الأسعار قرب 66-69 دولاراً لبرنت في أسابيع متفرقة، وسجّلت جلسات ارتفاعات مؤقتة على وقع أحداث جيوسياسية، لكنها عادت وخفّت بفعل رياح أساسيات المعروض والمخزون. وهذا الارتداد المحدود، رغم أحداث ضاغطة، يُشعِر المتعاملين بأن «سقفاً أساسياً» يضغط على أي موجات صعود قصيرة الأمد.

ويأتي أحد أهم أسباب المسار الهبوطي لأسعار النفط نتيجة تسجيل الولايات المتحدة رقماً قياسياً في يونيو عند 13.58 مليون برميل/يوم وتُقدّر إدارة معلومات الطاقة الأمريكية متوسط 2025 عند 13.41 مليون برميل/يوم — أي أن التحسّن في إنتاجية الآبار و«الاتساع الزمني» لعمليات الإكمال يُعوّضان جزئياً أثر تراجع الحفارات.

كما أظهر مسح رويترز ارتفاع إنتاج أوبك في أغسطس مع مساهمات من السعودية والإمارات أساساً — انسجاماً مع اتفاقات رفع متتالية خلال الصيف. كما أدّت الضربات الأوكرانية إلى خفض تشغيل المصافي الروسية في أواخر أغسطس، ما قلّص الطلب الداخلي على الخام ورفع صادرات غرب روسيا في خطط سبتمبر إلى 2.1 مليون برميل/يوم (من ~2.0 مليون برميل/يوم في أغسطس). هذا التدفق الإضافي — خصوصاً من خام «الأورال» — يحجز مساحات في آسيا ويزيد وفرة الإمدادات المتجهة للهند وغيرها.

وواصلت البرازيل رفع الإنتاج مع تشغيل سفنٍ إنتاجية عملاقة (الوحدات العائمة لإنتاج وتخزين وتفريغ النفط) وارتفاع إنتاج الربع الثاني بنسبة 7.6% على أساس سنوي إلى 2.32 مليون برميل/يوم. كما دخلت «غيانا» السباق في أغسطس، لترفع القدرة فوق 900 ألف برميل/يوم مع نموٍ تدريجي للشهور التالية، وكل هذه الإضافات الهيكلية تضخّم المعروض في سوقٍ مترهّل سلفاً.

وبالنظر إلى العوامل المذكورة أعلاه، يبدو أن سوق النفط يتجه نحو فترة من التوازن عند مستويات أسعار أقل مما كانت عليه في العامين الماضيين. فزيادة المعروض من مصادر متنوعة، إلى جانب تباطؤ نمو الطلب والتحول التدريجي في مزيج الطاقة العالمي، تشكل ضغطاً هيكلياً على الأسعار.

ومع ذلك، لا يمكن استبعاد التقلبات، فالأسواق النفطية ستظل عرضة للصدمات الجيوسياسية، مثل الاضطرابات في المناطق المنتجة الرئيسية أو التوترات التجارية بين القوى الاقتصادية الكبرى. كما أن أي تباطؤ حاد في إنتاج النفط الصخري الأمريكي، أو قرار مفاجئ من «أوبك+» بإعادة فرض تخفيضات كبيرة في الإنتاج، يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار مرة أخرى.

ولكن في غياب مثل هذه الصدمات الكبرى، يبدو أن الصناعة تستعد لعصر جديد من «النفط المعقول السعر»، وهذا الواقع الجديد سيفرض على المنتجين، سواء كانوا دولاً أو شركات، الاستمرار في التركيز على خفض التكاليف وزيادة الكفاءة والابتكار. أما بالنسبة للمستهلكين، فقد تكون هذه أخباراً جيدة، حيث تساهم أسعار الطاقة المعتدلة في كبح التضخم ودعم النمو الاقتصادي.

في الختام، يمثل شهر أغسطس 2025 نقطة تحول في سوق النفط العالمي، فهو شهر الهدوء الذي يسبق تكيف السوق مع واقع جديد قوامه الوفرة النسبية في المعروض والكفاءة التشغيلية، والشركات التي ستنجح في هذا العالم الجديد هي تلك التي تتبنى التكنولوجيا، وتحافظ على الانضباط المالي، وتتكيف مع التحولات الأوسع في مشهد الطاقة العالمي، إنها ليست نهاية عصر النفط، بل هي بداية فصل جديد يتطلب ذكاءً ومرونة أكبر من أي وقت مضى.

(سـوق النفـط العالميـة)

- معدل الإنتاج والاستهلاك العالمي للوقود السائل - أغسطس 2025
- المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

متوسط الأسعار الفورية لخام برنت في أغسطس 2025= 68$ للبرميل (انخفاض 4.53$ عن متوسط سعر البرميل في يوليو 2025)

التحليلات: انخفض السـعر الفوري لخام برنت نتيجة عدة عوامل أهمها تعهّد أعضاء تحالف أوبك+ مجدداً بتسـريع وتيرة زيادة الإنتاج، إلى جانب الطفرة المسـتمرة في إنتاج النفط الصخري الأمريكي والمنتجين من خارج منظمة أوبك مثل غايانا، وكل ذلك أدى إلى استمرار تصاعد المخزونات العالمية.

التوقعات: من المتوقع أن يؤدي تراكم المخزونات إلى انخفاض أسـعار النفط إلى متوسـط 59 دولاراً للبرميل في الربع الرابع من عام 2025، وإلى 49 دولاراً للبرميـل في شـهري مارس وأبريـل 2026. كما تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يبلغ متوسـط الزيـادة في المخزونات نحو 2.1 مليون برميل يومياً في النصف الثاني من عام 2025، وأن تظل عند مسـتويات مرتفعة خلال عام 2026، مما سيُمارس ضغوطاً هبوطية كبيرة على أسعار النفط.